مقدمات ونواتج الاستبعاد المالي

دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة دمياط

بحث مُستَلّ من رسالة ماجستير في إدارة الأعمال

أ.آلاء محمود غنيم
معيدة بقسم إدارة الأعمال
كلية التجارة – جامعة دمياط
alaaghonem0@gmail.com

د. أمير علي المرسي شوشة
أستاذ إدارة الأعمال
كلية التجارة – جامعة دمياط
dr.amir.shusha@gmail.com

د. مها مصباح محمد شبانه
مدرس إدارة الأعمال
كلية التجارة – جامعة دمياط
maha_mosbah85@yahoo.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الرابع - العدد الثاني – الجزء الثالث - يوليو ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

غنيم، آلاء محمود؛ **شوشة**، أمير علي المرسي؛ شبانه، مها مصباح محمد (٢٠٢٣). مقدمات ونواتج الاستبعاد المالي: دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة دمياط. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(٢)٣، ٥٦١-٦٠٤.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

مقدمات ونواتج الاستبعاد المالي

دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة دمياط

أ.آلاء محمود غنيم؛ د. أمير علي المرسي شوشه؛ د. مها مصباح محمد شبانه

الملخص

هدف الدراسة: سعت هذه الدراسة إلى استكشاف مقدمات ونواتج الاستبعاد المالي في نطاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ كما سعت إلى اختبار أثر الاستبعاد المالي على مرور المشروعات بضائقة مالية ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على أسلوب نمذجة المعادلة الهيكلية للمربعات الصغرى (PLS- SEM) لاختبار فروض الدراسة.

البيانات وعينة الدراسة: اعتمدت الدراسة على استمارة استقصاء لجمع البيانات عن متغيرات الدراسة من عينة بلغت ٣٨٤ مفردة من القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة دمياط.

نتائج الدراسة: أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي معنوي للقدرة على تحمل التكاليف، وانعدام الثقة، ووجود أثر سلبي معنوي لمتطلبات الأهلية، ومستوى المعرفة المالية على الاستبعاد المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما بينت نتائج الدراسة عدم وجود أثر معنوي للوصول المادي، والمعتقدات الدينية على الاستبعاد المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما أوضحت نتائج الدراسة أن الاستبعاد المالي له تأثير سلبي معنوي على مرور المشروعات بضائقة مالية ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الخاتمة والتوصيات: انتهت الدراسة بتقديم مجموعة من التوصيات لصانعي السياسات وأجهزة الدولة بالعمل على تطوير الخدمات والمنتجات المالية بما يلبى الاحتياجات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتذليل العقبات أمام وصول هذه المشروعات إلى مصادر التمويل الخارجية لكي تنمو وتسهم في زيادة النمو الاقتصادي للدولة. كما قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات للقائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والبعد عن المؤسسات المالية غير الرسمية لتجنب الوقوع في ضائقة مالية وتحقيق معدلات النمو المستهدفة.

مصطلحات علمية: الاستبعاد المالي، المعرفة المالية، القدرة على تحمل التكاليف، الضائقة المالية، نمو المشروع، المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المقدمة:

تُمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية لأي دولة سواء متقدمة أو نامية. وتتجسد أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على خلق فرص عمل، ومكافحة البطالة، وتعزيز معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، وزيادة حجم الصادرات، وزيادة النشاط الاقتصادي. على الرغم من أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لا تزال تواجه العديد من التحديات التي تعيق أدائها وأهم هذه التحديات هي القيود المالية(Gora & Dahiya , 2022) .

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات في الوصول إلى مصادر التمويل الخارجي وتواجه قيود عديدة لتحقيق آفاق نموها كما أنها غير قادرة على الوصول إلى حجمها الأمثل حيث يتم رفض طلباتها للحصول على التمويل الخارجي خاصة القروض طويلة الأجل سواء للاستثمار أو احتياجات رأس المال العامل(Nizaeva & Cosku, 2021). ويرجع ذلك إلى عدم ثقة المقرضين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأنها أكثر عرضة للمخاطر، وتفتقر إلى السجلات المطلوبة، والقوائم المالية المعتمدة، وذلك بسبب ضعف الإدارة. وبالتالي يطلب البنك العديد من الضمانات ومن ثم ترتفع معدلات الفائدة (Wiid & Can, 2021) .

يرى(2020) .Demirguc-kunt et al أن الاستبعاد المالى مشكلة عالمية؛ فمازال هناك ١.٧ مليار بالغ لا يمتلكون حسابات في أي مؤسسة مالية ولا يستخدمون الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول ولا يحصلون على أشكال أمنة من الائتمان أو أدوات الادخار. فعدم تمكن الأفراد والشركات الصغيرة من الحصول على الخدمات المالية الرسمية له عواقب مضرة على مستوى الفرد والشركة وكذلك على مستوى الدولة(Caplan et al., 2021).

يحد الاستبعاد المالى من قدرة الأفراد والشركات على المشاركة في النشاط الاقتصادى، ويجعلهم عرضه لاستخدام مصادر التمويل غير الرسمية ذات التكلفة العالية والتي عادة ما تقوم على استغلال الأفراد والشركات (Lamb ,2016) . كما يتسبب الاستبعاد المالي في تعقيد إدارة التدفقات النقدية اليومية حيث يعنى الاستبعاد المالي أن الأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة تتعامل نقداً وتكون عرضة للتدفقات النقدية غير المنتظمة(Bhasin, 2015). مما يترتب على الاستبعاد المالى زيادة الأعباء المالية والإفراط في الديون ومن ثم زيادة الضائقة المالية للأفراد والشركات(Szilagyiova ,2015).

والجدير بالذكر، أن مصر أعطت اهتماماً كبيراً لتحقيق الشمول المالي خاصة مع إطلاق الحكومة المصرية استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠. حيث قام البنك المركزي بالعديد من المبادرات لمحاولة دمج مختلف فئات المجتمع في النظام المالي الرسمي وفى مقدمتها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة[١]. ومع ذلك، فعدد قليل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تم شمولها في النظام المالي الرسمي(ElDeeb et al., 2021) . حيث بلغ عدد الأفراد المستبعدين من النظام المالي الرسمي حوالى ٦٧٪ من المصريين(Demirgüç-Kunt et al., 2018) . في ضوء ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف مقدمات ونواتج الاستبعاد المالى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مراجعة الدراسات السابقة وفرضيات الدراسة:

(١) تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٨ الصادر عن البنك المركزي المصري.
https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/Financial-Stability-Report-2018.aspx

كانت الانطلاقة الأولى لمصطلح الاستبعاد المالي في بداية التسعينيات من القرن الماضي، فأشارا Leyshon and Thrift (1993) إلى الاستبعاد المالي لأول مرة من خلال التركيز على مشاكل الوصول الجغرافي للخدمات المالية وذلك بسبب سحب البنية التحتية للمؤسسات المالية من المناطق الريفية والمهمشة وتمركز فروع البنوك في المدن الكبرى وما ترتب على ذلك من حرمان بعض فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وبالتالي اعتمادهم على استخدام الخدمات المالية غير الرسمية (Wentzel et al., 2016).

ولقد انتقلت المناقشات حول الاستبعاد المالي في الأدبيات من التركيز على الاستبعاد المالي بسبب البُعد الجغرافي إلى معرفة مواصفات الأشخاص المستبعدين مالياً وأسباب استبعادهم من خلال طرح سؤالين: من الذي يتم استبعاده؟ ولماذا؟ في ضوء ذلك، تم تحديد الاستبعاد المالي على أنه مفهوم متعدد الأوجه يتضمن مجموعة من الحواجز التي تحول دون الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها(Devlin, 2005). وأضافا(1999) Kempson and Whyley خمسة أوجه للاستبعاد المالي وهي:

- الاستبعاد بسبب الوصول(Access Exclusion) : الذي يعنى أن قطاعات من السكان مستبعدة بسبب بعد المسافة أو عملية إدارة المخاطر في النظام المالي.
- استبعاد بسبب الشروط (Condition Exclusion): ينتج الاستبعاد عن عدم ملائمة شروط وأحكام تقديم الخدمات المالية لبعض فئات المجتمع.
- استبعاد بسبب السعر(Price Exclusion) : يحدث الاستبعاد بسبب ارتفاع أسعار المنتجات المالية التي لا يمكن تحملها.
- استبعاد بسبب التسويق(Marketing Exclusion) : يحدث عندما تستهدف المؤسسات المالية فئات بعينها فقط لتسويق وبيع المنتجات والخدمات المالية لهم.
- الاستبعاد الذاتي(Self-exclusion) : يحدث عندما يستبعد بعض الأفراد أنفسهم من استخدام النظام المالي الرسمي إما بسبب الخوف من الرفض أو لوجود الحواجز النفسية والثقافية.

بالإضافة إلى ذلك، يصف بعض المؤلفين الاستبعاد المالي باعتباره جزء من ظاهرة أقدم وأعم وأشمل وهي ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي(Gloukoviezoff, 2007). ويُعرف الاستبعاد المالي على أنه انعدام قدرة شرائح معينة من العملاء على الوصول إلى الخدمات المالية الضرورية بالشكل المناسب(Panigyrakis et al., 2002). ويعرفُه(2005) .Carbó et al بأنه انعدام قدرة شرائح معينة من المجتمع على الوصول إلى النظام المالي الرسمي. وأيضاً يُعرف الاستبعاد المالي على أنه الممارسات التي تمنع الأفراد من الوصول إلى خدمات ومنتجات مالية مناسبة ومنخفضة التكلفة مثل حساب المعاملات والتأمين العام ومبلغ معتدل من الائتمان (Salignac et al., 2016). ويشير الاستبعاد المالي إلى وجود فئات أو شرائح معينة من المجتمع تُعانى من القيود والعوائق التي تحول دون تمكنها من التمتع بالخدمات المالية الأساسية التي يقدمها القطاع المالي الرسمي، سواء كان ذلك بشكل جزئي أم كلى (الليثي، ٢٠١٦). كما وصفا(2007) McKillop and Wilson الاستبعاد

المالي على أنه عدم قدرة مجموعة من الأفراد أو عدم رغبتهم في الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية. فوفقاً لهذا التعريف، قد يكون الاستبعاد المالي نتيجة استبعاد من قبل المؤسسات المالية أو نتيجة للاختيار الفردي(Bunyan et al., 2016).

والجدير بالذكر، أن هناك فرق بين الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، حيث أن وصول الفرد إلى الخدمات المالية لا يعنى قيامه باستخدامها. في ضوء ذلك صُنف الاستبعاد المالي إلى الاستبعاد الطوعي والاستبعاد القسري. يُشير **الاستبعاد القسري** Involuntary Exclusion إلى عدم امتلاك الأفراد فرصة للوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية وبالتالي لا يمكنهم استخدامها بسبب ارتفاع تكاليف الخدمات المالية وعمليات إدارة المخاطر في النظام المالي أو السياسات التمييزية ضد الفقراء ومحدودي الدخل أو عدم ملائمة شروط وأحكام تقديم الخدمات المالية مع بعض فئات المجتمع. من ناحية أخرى، يعنى **الاستبعاد الطوعي** Voluntary Exclusion إمكانية وصول الأفراد إلى الخدمات والمنتجات المالية ولكنهم يختارون بأنفسهم عدم استخدامها بسبب عدم الحاجة إليها أو بسبب الحواجز الثقافية والدينية أو الحواجز النفسية (Beck et al., 2009; Ezzahid & Elouaourti, 2021).

كما اتفقت العديد من الأدبيات على تفسير الاستبعاد المالي من خلال عوامل العرض والطلب. تتضمن عوامل جانب العرض على الحواجز المادية وعدم توافر المنتجات المالية الملائمة من حيث التكلفة وعدم الأهلية بسبب مشاكل التوثيق. على جانب الطلب تشمل الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والعوامل النفسية والثقافية والأمية المالية التي تمنع وصول بعض الفئات إلى الخدمات المالية الرسمية (Kumar, 2019; Lim et al., 2020; Osei-(Assibey, 2009; Salignac et al., 2016; Shankar, 2013). وبناء على مراجعة الدراسات السابقة سوف تركز الدراسة على عوامل العرض وهي القدرة على تحمل التكاليف، والوصول المادي، ومتطلبات الأهلية، وعوامل الطلب وهي مستوى المعرفة المالية، والمعتقدات الدينية، وانعدام الثقة.

تساعد البنية التحتية المالية من خلال انتشار فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي على تقوية العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية والعملاء وتقليل تكاليف الانتقال والمعلومات (Ansong et al., 2015). ويشير الوصول المادي إلى نقاط تقديم الخدمة، ويعنى تقديم الخدمات بطرق متعددة وأكثر ملائمه(Beck et al., 2006). فالوصول المادي هو المسافة الجغرافية لأقرب فرع بنكي (Maulana & Umam, 2018). كما عرفه Sanderson et al. (2018) على أنه المسافة إلى أقرب بنك أو ماكينة صراف آلي أو مكتب بريد أو نقطة بيع أو وكيل الأموال عبر الهاتف المحمول.

ولقد أشارت الأدبيات في مطلع ظاهرة الاستبعاد المالي إلى أن انعدام القدرة على الوصول المادي إلى الخدمات المصرفية نتيجة إغلاق فروع البنوك كان السبب الرئيسي للاستبعاد المالي((Leyshon et al., 2008; Leyshon & Thrift, 1995; Pollard, 1996). فكلما زادت المسافة إلى فرع البنك أو أجهزة الصراف الآلي أدى ذلك إلى استبعاد الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية(Shankar, 2013).

وتوصلت نتائج دراسة Rao and Baza (2017) إلى أن البعد عن المؤسسات المالية ذو دلالة إحصائية وله تأثير إيجابي على الاستبعاد المالي، فالأفراد المستبعدون لا يمكنهم تحمل تكاليف الانتقال إلى فرع البنك. ووجدت دراسة Sanderson et al. (2018) أن المسافة لها تأثير سلبى على

الشمول المالي، فكلما زاد البعد عن مراكز تقديم المنتجات المالية يقل الشمول المالي للأفراد، وهذا يؤكد أن بعد المسافة عن فرع البنك تقلل من فرص الأفراد من الوصول إلى المنتجات المالية والاستفادة منها.

أكد Dunham (2019) على أهمية الوصول الجغرافي لبيئة الخدمات المالية للمساعدة على فهم وتعزيز الشمول المالي. فعلى الرغم من ظهور القنوات البديلة للفروع التقليدية مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، إلا أن سهولة الوصول إلى فرع بنك يعمل فيه موظفون لا يزال ذات أهمية خاصةً في المناطق الأقل نمواً (De la Cuesta-González et al., 2021). علاوة على ذلك، أشار Zhang (2021) وأخرون إلى أهمية الوصول إلى فرع البنك لتسهيل الحصول على المنتجات والخدمات المالية الغير متاحة عبر الإنترنت أو عبر الهاتف المحمول مثل خدمات الائتمان والودائع. وبالتالي لا تزال فروع البنوك ذات أهمية لأن استبدالها بالتكنولوجيا يتطلب أن يكون لدى السكان وصول كاف للمعرفة والثقة التكنولوجية ومستوى متوسط أو مرتفع من المعرفة المالية(Cruz-García et al., 2021; Fernández-Olit et al., 2019). وبُناء على ما سبق، يمكن صياغة الفرضية التالية:

الفرض الأول: يوجد تأثير معنوي للوصول المادي على الاستبعاد المالي.

تعد تكلفة المعاملات أحد أنواع احتكاكات السوق المالي التي تحد من مدى وصول المؤسسات المالية إلى العملاء خاصة أصحاب الدخل المنخفض والشركات الصغيرة (Beck et al., 2006). ويُشير مصطلح تكلفة المعاملات إلى تكاليف الحصول على الخدمات المالية والحفاظ عليها(Giannatale & Roa, 2019). ويمكن تقسيم تكلفة المعاملات إلى تكاليف مالية وتكاليف غير مالية (Karlan et al., 2014).

تتضمن التكاليف المالية على متطلبات الحد الأدنى للرصيد عند فتح حساب مصرفي والرسوم المصرفية المختلفة مثل رسوم فتح الحساب ورسوم السحب والإيداع ورسوم التحويلات المالية وغيرها. بينما تُشير التكاليف غير المالية إلى تكاليف الانتقال (المال والوقت) الضائع نتيجة البُعد الجغرافي عن فروع البنوك. حيث يتحمل الأفراد تكاليف الانتقال والسفر إلى فرع البنك بالإضافة إلى ذلك يتحملون تكاليف الفرصة البديلة نتيجة ضياع أجر يوم كامل للانتقال إلى فرع البنك (Giannatale & Roa, 2019; Karlan et al., 2014).

وتُشير القدرة على تحمل التكاليف إلى مجموعة من التكاليف التي تشمل على الحد الأدنى من الأرصدة والرسوم التي يتعين على عملاء البنوك دفعها للحصول على الخدمات المالية والاحتفاظ بها، مثل: الحسابات الجارية وحسابات الادخار وقروض المستهلكين أو الشركات الصغيرة والمتوسطة والتحويلات الدولية واستخدام بطاقات الصراف الآلي(Beck et al., 2006).

تحجم المؤسسات المالية عن توفير الخدمات والمنتجات المالية للفئات ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة يرجع إلى تعامل تلك الفئات مع المعاملات صغيرة الحجم التي تُحمل المؤسسات المالية تكاليف عالية وثابته(Dzigbede & Young, 2019). من ناحية أخرى، فإن الفئات ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة تحد من طلبها على الخدمات المالية المتاحة التي لا تتناسب مع

قدرتها على تحمل تكاليفها(Maulana &Umam, 2018) . كما أوضحت دراسة Gómez-barroso and Marbán-flores (2013) أن العملاء لن يتقدموا بطلب للحصول على الخدمات المصرفية إذا لم يجدوا عرض يناسب احتياجاتهم، فالرسوم المرتفعة للحسابات المصرفية أو عدم وجود معلومات واضحة عن المبلغ الإجمالي للرسوم الخاصة بالحساب والخدمات المرتبطة به قد تمنع بعض العملاء من التقدم بطلب للحصول على الخدمات المالية.

وأشارا Rao and Baza (2017) إلى أن الحواجز التي تُعيق الشمول المالي هي أحد المحددات الرئيسية للاستبعاد المالي. لذلك قام الباحثان بدراسة التفاعل بين الاستبعاد المالي والحواجز التي تعيق الشمول المالي، وتوصلا إلى أن التكاليف المرتفعة للخدمات المالية لها تأثير إيجابي على الاستبعاد المالي. فالأفراد المستبعدون مالياً لا يمكنهم تحمل تكاليف الخدمات المالية. كما وجدت دراسة Razak et al. (2017) أن حاجز القدرة على تحمل التكاليف هو أحد محددات الاستبعاد المالي، فالشركات الصغيرة والمتوسطة مستبعدة من التمويل المصرفي بسبب ارتفاع معدل الفائدة والرسوم ومتطلبات الحد الأدنى للرصيد. وفى ضوء ذلك، يمكن صياغة الفرضية التالية:

الفرض الثاني: يوجد تأثير معنوي للقدرة على تحمل التكاليف على الاستبعاد المالي.

يرى Gómez-barroso and Marbán-flores (2013) أن بعض الأفراد يحرمون من الوصول إلى الخدمات المالية لأنهم لا يستوفون شروط أهلية معينة، بعضها يرجع إلى المتطلبات القانونية مثل التحقق من الأهلية والبعض الآخر ناتج عن الشروط والأحكام التي وضعتها المؤسسات المالية مثل تقييم المخاطر، والربحية، وإثبات الدخل، وتاريخ الائتمان. فتشير الأهلية إلى مجموعة من المستندات والوثائق المطلوبة التي تحدد مدى إمكانية وصول الأفراد إلى الخدمات المالية (Beck et al., 2006).

وأشارت نتائج الدراسة Adeyemi et al. (2012) إلى أن متطلبات الأهلية أحد حواجز الاستبعاد المالي القسري التي أعاقت أصحاب المشروعات الصغيرة من الحصول على الخدمات المالية بسبب افتقارهم للوثائق المطلوبة ومتطلبات الضمان. وأضافت دراسة Chimanikire (2017) أن طلب الضمان الإضافي هو السبب الرئيسي وراء الاستبعاد من خدمات الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة، فعدم تقديم الضمانات المناسبة للمؤسسات المالية يؤدى إلى الفشل في الحصول على خدمات الائتمان.

وسعت دراسة Maouloud and Kassim (2021) إلى تحديد تأثير الحواجز القسرية على استخدام الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أهلية العملاء لها تأثير إيجابي على استخدام الخدمات والمنتجات المالية. تدل هذه النتائج على أن أكثر المستفيدين مؤهلين للحصول على التمويل كلما كانوا على استعداد للاستفادة من المنتجات المتاحة وبالتالي فإن قواعد التوثيق المتساهلة ذات أهمية في تسهيل الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية. وبُناء على ما سبق، يمكن صياغة الفرضية التالية:

الفرض الثالث: يوجد تأثير معنوي لمتطلبات الأهلية على الاستبعاد المالي.

ومن ناحية أخرى، أصبحت المعرفة المالية إحدى الكفاءات الأساسية في القرن الحادي والعشرين التي يجب على الفرد امتلاكها للنجاة من المشاكل المالية (Abdul Azeez & Akhtar, 2020). فغالباً ما تُؤدى الأمية المالية لدى الأفراد إلى اتخاذ قرارات مالية سيئة، ويتضح ذلك في ارتفاع مستويات الديون وعدم كفاية مدخرات التقاعد على الصعيد العالمي (Jackson, 2021; Lusardi & Mitchell, 2011).

حظيت المعرفة المالية على اهتمام متزايد منذ الأزمة المالية العالمية وأكدت الأدبيات أنها مرتبطة بالإدارة المالية الشخصية. بحيث يصعب على الشخص العادي فهم المخاطر المرتبطة بمختلف المنتجات المالية. فمن أجل إدراك وفهم المخاطر والعوائد المرتبطة بالمنتجات المالية يلزم أن يكون لدى الفرد مستوى معين من المعرفة المالية (Chandran & Chandran, 2018)).

إن مصطلح المعرفة المالية ليس مصطلح جديد، فكانت بداية ظهوره في عام ١٧٨٧ حينما اعترف جون آدامز الأب المؤسس للمعرفة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية محو الأمية المالية وأصر على الحاجة الضرورية إلى المعرفة المالية الأساسية حول طبيعة المال. ومع ذلك، لقى مصطلح المعرفة المالية اهتماماً بحثياً في أواخر التسعينيات حيث أُجريت الدراسات الأولى حول المعرفة المالية بين طلاب المدارس والكليات(Goyal & Kumar, 2021)). تعددت التعريفات التي تصف المعرفة المالية في الأدبيات ولكن تميل الدراسة إلى تعريف Remud (2010) الذي أشار إلى المعرفة المالية على أنها مدى إدراك وفهم الفرد للمفاهيم المالية وتوافر القدرة والثقة على إدارة شئونه المالية واتخاذ القرارات المالية المناسبة على المدى القصير والتخطيط بعيد المدى.

اتفقت مجموعة من الدراسات على أن الأمية المالية تُمثل حاجزاً رئيسياً أمام استخدام الأفراد للخدمات المالية، وأن جزء من الأفراد يفتقرون إلى المعلومات المالية عند الاختيار بين المنتجات المالية المعروضة بينما الجزء الآخر ليس لديه معرفة بالمنتجات المالية المُتاحة أو آليات الحصول عليها(Carbó et al., 2005; Kempson, 2000; Kumar, 2019; (Singh, 2021).

وتوصلت دراسة(2020) .Lim et al إلى أن انخفاض مستوى المعرفة المالية أحد حواجز جانب الطلب التي تعيق الشمول المالي لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. حيث أدى نقص مستوى معرفتهم المالية إلى الابتعاد عن المؤسسات المالية الرسمية. على الرغم من أن البنوك قد تمتلك بعض المنتجات المالية المناسبة لهم إلا أن نقص المعرفة يجعلهم يفهمون المنتجات بشكل غير صحيح وبالتالي يعارضون استخدامها.

وكشفت نتائج دراسة (2021) Jackson أن الافتقار إلى المعرفة المالية المرتبطة بضعف المهارات المالية وإدارة الأعمال للمشروعات الصغيرة في أمريكا أدى إلى الاستبعاد من المؤسسات المالية الرسمية، ودللت الدراسة على ذلك من خلال سلوكيات أصحاب المشروعات الصغيرة واستخدامهم الخدمات المالية غير الرسمية مثل بطاقة الائتمان ذات الفائدة المرتفعة و قروض يوم الدفع التي تسببت في زيادة المديونية وبالتالي أدت إلى فشل مشروعاتهم الصغيرة. في ضوء ذلك، تفترض الدراسة الحالية أنه كلما زاد مستوى المعرفة المالية للأفراد هناك احتمال لانخفاض مستوى استبعادهم المالي، وكلما انخفض مستوى المعرفة المالية للأفراد زاد مستوى استبعادهم المالي. وبالتالي يمكن صياغة الفرضية التالية:

الفرض الرابع: يوجد تأثير معنوي لمستوى المعرفة المالية على الاستبعاد المالي.

تُعد المعتقدات الدينية بُعد من أبعاد الالتزام الديني(Worthington et al., 2003). حيث تُوفر هذه المعتقدات رؤية ثاقبة في اتخاذ الفرد لقراراته الشخصية كقراره للوصول واستخدام الخدمات المالية(Salignac et al., 2016) . وتُعرف المعتقدات الدينية على أنها إيمان الفرد بأن الكثير من المعاملات المالية والمصرفية غير مباحة شرعاً(Sain et al., 2018).

ووفقاً لنظرية السلوك المسبب (Theory of Reasoned Action) (TRA) تؤثر الالتزامات والمعتقدات الدينية للفرد على مشاعره واتجاهاته وبالتالي على قراراته وسلوكياته(Abou-

(Youssef et al., 2015; Zauro et al., 2017. على سبيل المثال: تحتوي الشريعة الإسلامية على إرشادات تتعلق بالمعاملات المالية يجب على المسلمين اتباعها ويعتقد الكثيرون أن البنوك التجارية لا تتبع تلك الإرشادات خاصة فيما يتعلق بنظام الفائدة الذي يعتبره البعض أنه نظام ربوي، لذلك لا يتعامل الكثيرون مع البنوك التجارية(Hassan et al., (2018; Umar et al., 2020.

أشارت دراسة Naceur et al. (2015) إلى ارتفاع مؤشرات الاستبعاد المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي. حيث أن زيادة الاستبعاد المالي في تلك الدول يرجع إلى أسباب دينية أدت إلى عدم استخدام الأفراد الخدمات المصرفية بشكل ملحوظ أكبر من الدول الأخرى، ووجدت الدراسة أنه وعلى الرغم من أن الوصول المادي للخدمات المالية ينمو بسرعة كبيرة في دول منظمة التعاون الإسلامي ولكن لم يزداد استخدام الخدمات المالية بنفس السرعة.

فوفقاً لتقرير أعدته منظمة التنمية المالية العالمية ٢٠١٤ فإن نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حسابات بنكية في ٢٥ دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي شملهم الاستطلاع يصل إلى ٢٠٪، ويرجع ذلك إلى الاستبعاد الطوعي للمسلمين من الخدمات المالية القائمة على نظام الفائدة. في المتوسط، ٢٨٪ من البالغين في دول منظمة التعاون الإسلامي لديهم حسابات مصرفية في مؤسسة مالية رسمية. ومن ناحية أخرى، ٧.٧٪ فقط من أفقر ٤٠٪ من الأفراد في دول منظمة التعاون الإسلامي تقترض من المؤسسات المالية الرسمية (Shaikh et al., 2017).

وتوصلت نتائج دراسة Muhammad and Khalil (2021) إلى أن العوامل الدينية أحد العوائق الرئيسية أمام تحقيق الشمول المالي في نيجيريا، حيث ساهم الافتقار إلى الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في زيادة الاستبعاد المالي في المنطقة. ومع ذلك، من المحتمل أن إدخال الخدمات المالية بدون فوائد سوف يساعد على التخفيف من مشكلة الاستبعاد المالي.

أكدت نتائج دراسة Sayed and Shusha (2019) على الدور الرئيسي للمعتقدات الدينية في التأثير على الشمول المالي في مصر. كما أوصت على ضرورة نظر المؤسسات المالية في دمج المبادئ الدينية في تصميم الخدمات والمنتجات المالية وفى تحديد أسعار الفائدة بما يتوافق مع الضوابط الشرعية. فمن المتوقع أن هذه الخطوة سوف تُزيد من استخدام الخدمات المالية بين المصريين. وهذا يؤكد على وجود عدد من المصريين مستبعدين مالياً بسبب معتقداتهم الدينية. واستناداً إلى ما سبق، يمكن صياغة الفرضية التالية:

الفرض الخامس: يوجد تأثير معنوي للمعتقدات الدينية على الاستبعاد المالي.

تلعب الثقة دوراً هاماً في استخدام أي نوع من الخدمات المالية، حيث تؤثر الثقة على عمليات صنع القرار التي تتطور في أذهان الأشخاص والتي تؤدى في النهاية إلى استخدام أو رفض الخدمات المالية(Larios-Hernández & Ortiz-de-Zarate-Béjar, 2019). عندما يتخذ الفرد قراراً باستثمار أمواله في أحد البنوك أو في أي مؤسسة مالية أخرى فإنه يتحمل مخاطر التنازل عن أمواله للبنك أو المؤسسة المالية وفقدان السيطرة على التحكم في أمواله. ومن ثم، يحتاج هذا القرار إلى مستوى معين من الثقة في أن هذه المؤسسة المالية موثوقة وعادلة(Filipiak, 2016).

حاز مصطلح الثقة على اهتمام الباحثين خاصة علماء النفس والاجتماع. ومؤخرا، قد زاد اهتمام علماء الاقتصاد والإدارة بمفهوم الثقة عند اتخاذ الأفراد قرارات الاستثمار في الأسواق المالية والتعامل مع المؤسسات المالية. حيث قدم(2008) Guiso وأخرون دليلاً تجريبيا على أن الأفراد الذين يثقون في المؤسسات المالية هم أكثر عُرضة للمشاركة في السوق المالية ويميلون إلى شراء الأسهم أو الأصول مرتفعة المخاطر واستثمار حصة أكبر من ثرواتهم فيها. وفى هذا السياق، يتم تعريف الثقة على أنها احتمال ذاتي ينسبه الفرد إلى إمكانية التعرض للاحتيال. يعتمد هذا الاحتمال الذاتي على الخصائص الموضوعية للنظام المالي كالجودة المؤسسية والنظام القانوني بالإضافة إلى الخصائص الذاتية للشخص الذي يثق(Filipiak, 2016).

وأوضح(2019) Gyamfi أن الثقة في الأعمال المصرفية تتحقق عندما يعتمد العميل على البنك للاحتفاظ بأمواله نيابة عنه وثقته في أن البنك لن يضره. فوفقا (2010) Guiso الثقة هي احتمال بأن الشخص في علاقة ما يتصرف وفقاً لما وعد به ولا يستفيد من الشخص الذي يتاجر معه.

وأشارت مجموعة من الدراسات إلى أن هناك مجموعة من المخاوف والعوائق النفسية التي تمنع الأفراد من التعامل مع القطاع المصرفي (Carbó et al., 2005; Devlin, 2005; Kempson, 2000; Salignac et al., 2016). فقد يختار بعض الأفراد بمحض إرادتهم عدم استخدام الخدمات المالية على الرغم من حاجتهم إلى تلك الخدمات وذلك بسبب التجارب السلبية السابقة مع القطاع المصرفي أو التصورات السلبية حول القطاع المصرفي أو نقص الثقة في المؤسسات المالية(Devlin, 2005; Kamran & Uusitalo, 2016).

فقد أفادت قاعدة بيانات البنك الدولي أن واحد من كل أربعة أشخاص ليس لديهم حسابات مصرفية في الدول النامية يشيرون إلى عدم الثقة في البنوك كسبب رئيسي لعدم امتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية(Ahunov & Van Hove, 2020) . كما توصلت مجموعة من الدراسات إلى أن انعدام الثقة سبب من أسباب استبعاد الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة من النظام المالي الرسمي من ناحية الطلب(Kumar, 2019; Lim et al., 2020; Singh, 2021)). وأشار نتائج الدراسة Ghosh (2021) إلى أن الثقة لها تأثير إيجابي على الشمول المالي من حيث ملكية واستخدام الحسابات المصرفية. لذلك تُعتبر انعدام الثقة في المؤسسات المالية الرسمية هي حاجز يمنع الأفراد والشركات من استخدام الخدمات والمنتجات المالية (Xu, 2020). في ضوء ذلك، تفترض الدراسة الفرضية التالية:

الفرض السادس: يوجد تأثير معنوي لانعدام الثقة على الاستبعاد المالي.

أشارا(2021) Nizaeva and Coskunإلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني من صعوبات في الوصول إلى المصادر التمويل الخارجي وتواجه قيود عديدة لتحقيق آفاق نموها كما أنها غير قادرة على الوصول إلى حجمها الأمثل حيث يتم رفض طلباتها للحصول على التمويل الخارجي خاصة القروض طويلة الأجل سواء للاستثمار أو احتياجات رأس المال العامل. علاوة على ذلك، فإن الضائقة المالية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي ظاهرة منتشرة في جميع أنحاء العالم؛ والتي كانت موضوعاً للأكاديميين والمهنيين والحكومات. لأن المشروعات الصغيرة

والمتوسطة هي الأكثر عرضه لأزمات الاقتصاد الكلى وكذلك الإدارة الداخلية(Jahur & Quadir, 2012). في ضوء ذلك، تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف على النواتج السلبية للاستبعاد المالي من خلال دراسة تأثير الاستبعاد المالي على مرور المشروعات بضائقة مالية ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الضائقة المالية هي هشاشة مالية ناتجة عن الإفراط في الالتزام بسبب المديونية الزائدة وعدم الاستقرار المالي مثل عدم القدرة على سداد النفقات الشهرية وصعوبات في إعداد الميزانية والمتأخرات في دفع فواتير الخدمات والصعوبات في التسوق. توجد العديد من العوامل التي تسبق الضائقة المالية ومنها الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وخيارات الاقتراض غير الصحيحة أو غير المستقرة والتي يمكن أن تؤدى إلى تراكم الديون (Anderloni (et al., 2012; Karakara et al., 2021).

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة الضائقة المالية إذا كان لديها نقص في السيولة بشكل متكرر وانخفاض في الإيرادات المتدفقة(Jahur & Quadir, 2012) . بشكل عام، تظهر الضائقة المالية عندما لا يستطيع المشروع سداد الديون المستحقة للدائنين. يمكن أن يؤدى هذا الفشل المالي إلى التخلف عن السداد وربما إفلاس المشروع في النهاية. حيث عرف Beaver (1966) الضائقة المالية على أنها عدم قدرة المشروع على سداد الالتزامات الحالية في تواريخ استحقاقها (Lemonakis et al., 2017).

يحرم الاستبعاد المالي الأفراد من الاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية المقدمة من المؤسسات المالية الرسمية، مما يدفعهم إلى اللجوء إلى مصادر أخرى لتوفير احتياجاتهم المالية. فقد يلجأ المستبعدون مالياً إلى الخدمات المالية غير الرسمية كالمرابين وقروض يوم الدفع والأموال المقدمة من العائلة والأصدقاء(Long, 2020). على الرغم من أن الخدمات غير الرسمية تساعد الأفراد على سداد احتياجاتهم المالية قصيرة الأجل ومواجهة حالات الطوارئ المالية إلا أنها أكثر تكلفة واستغلالية وقد تضر بمصالح الأفراد على المدى البعيد بجعلهم مثقلين بالديون (Kamran & Uusitalo, 2016). أوضحت نتائج الدراسة(Chmelíková et al. (2021 أن غياب المؤسسات المالية الرسمية في المناطق الطرفية في التشيك تسبب في استخدام أصحاب المشروعات الصغيرة المنتجات الائتمانية الاستهلاكية باهظة الثمن مما أدى إلى زيادة مخاطر الإفراط في المديونية.

وأشارت نتائج الدراسة(Jahur and Quadir (2012 إلى أن من أهم أسباب الضائقة المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إدارة الأموال ونقص الوصول إلى الموارد المالية وضعف الرقابة المالية. كما أكدت الدراسة أن عدم قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الوصول إلى رأس المال ورسوم الفائدة المرتفعة بسبب ضعف النظام المحاسبي وسوء حفظ السجلات المحاسبية مما يجعل من الصعب على المؤسسات المالية تقييم المخاطر والعوائد المحتملة. ونتيجة لذلك، تدفع المشروعات الصغيرة والمتوسطة معدلات فائدة مرتفعة أو تلجأ إلى الوسطاء والمرابين الذين تكون

قروضهم باهظة الثمن يؤدى ذلك إلى ارتفاع مستويات الضائقة المالية واحتمال مواجهة معدلات فشل مرتفعة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبُناءً على ذلك، تفترض الدراسة الفرضية التالية:

الفرض السابع: يؤثر الاستبعاد المالي تأثيراً إيجابيا على الضائقة المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

إن نمو الأعمال التجارية هو في الأساس التوسع مما يجعل الشركة أكبر ويزيد سوقها ويجعل الشركة في نهاية المطاف أكثر ربحية(Asikhia et al., 2020). أشارت Edith penrose في كتابها الأساسي عن ظاهرة النمو إلى أن مصطلح النمو يُستخدم في الخطاب العادي بدلالات مختلفة؛ يُشير أحيانا إلى مجرد الزيادة في الكمية على سبيل المثال، عندما يتحدث الفرد عن النمو في الإنتاج والتصدير والمبيعات. ومع ذلك، يتم استخدام النمو بمعناه الأساسي مما يعنى زيادة الحجم أو تحسين الجودة نتيجة عملية التطوير(Davidsson et al., 2006).

ويُعتبر نمو المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هو توحيد الكمية والجودة. تتجسد زيادة الكمية في توسيع نطاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل الزيادة في حجم المبيعات وحصة السوق وقيمة الإنتاج والأرباح والتوظيف. بينما يتجسد نمو الجودة في تعزيز جودة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تشمل القدرة على الابتكار التكنولوجي والكفاءة المثلى للاستثمار والإنتاج والابتكار والإصلاح التنظيمي (Ngutiku, 2021) .

يتم تعريف نمو الأعمال وقياسه باستخدام التغييرات المطلقة أو النسبية في المبيعات والأصول والتوظيف والإنتاجية وهوامش الربح(Kisaka & Mwewa, 2014). فالنمو هو التغييرات الإيجابية في عدد الفروع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعدد الموظفين ودوران المبيعات والربحية. يمكن قياس النمو باستخدام المقاييس المالية وغير المالية(Ngutiku, 2021). فالمقاييس المالية هي نتاج مقاييس الكفاءة المالية مثل صافي هامش الربح والعائد على الاستثمار وحقوق الملكية ونسب الربحية. تشمل المقاييس غير المالية على رضا العملاء والنمو في المبيعات وتوظيف العمالة وزيادة حصة السوق(Wangui, 2020). على الرغم من أن المقاييس المالية موضوعية وبسيطة وسهلة الفهم والحساب إلا أنها تعاني من كونها تاريخية وليست متاحة بسهولة في المجال العام وخاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (Ngugi, 2014) .

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة عوائق مختلفة أمام تحقيق نموها ومن أهم هذه العوائق الوصول المحدود إلى التمويل الخارجي من مصادر مالية رسمية (Beck & Demirguc-Kunt, 2006). فالمقارنة من الشركات الكبيرة، فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقيدة بشكل كبير من الناحية المالية حيث تعتمد في الغالب على مصادر مالية داخلية وغير رسمية (Nizaeva & Coskun, 2021). ومع ذلك، يظل الوصول إلى التمويل الرسمي عامل هام في بدء ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة(Omer, 2016).

صنفت دراسة(2021) Wiid and Cant التحديات التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على الأموال من المؤسسات المالية إلى المتطلبات المؤسسية والجوانب الإدارية وتصورات المؤسسات المالية. وأكدت الدراسة أن الصعوبات المرتبطة بالحصول على

الأموال والدعم المالي والعوامل التي تعيق سهولة الوصول إلى التمويل لها دور محوري في إعاقة استمرار ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وبحث(2016) Omer في تأثير ثلاث أنواع من القيود المالية على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جنوب أفريقيا وهي نقص المستشارين الماليين المحترفين ونقص الحصول على المال ونقص الوعي بالخدمات المالية، وتوصل إلى أن قلة الوعي بالخدمات المالية ونقص الوصول إلى المال من أهم القيود التي تعيق نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأشارا Nizaeva and Coskun (2021) إلى أن الوصول إلى التمويل الخارجي يؤثر إيجابياً على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يكون للقروض المصرفية تأثير أكبر تليها مصادر خارجية رسمية أخرى غير مصرفية.

توصلت نتائج الدراسة(2021) .Eton et al أن الشمول المالي له دور هام في نمو ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومع ذلك فلا يزال نسب الشمول المالي منخفضة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أوغندا يرجع ذلك إلى ارتفاع تكلفة الحصول على الخدمات المالية وصعوبة استخدام بعض الخدمات المالية والطريقة التي يتعامل بها مقدمو الخدمات المالية مع المستخدمين الماليين.

كما اتفقت نتائج الدراسة (2022) .Edet et al على أن الشمول المالي من حيث القروض المصرفية والوصول إلى أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت له علاقة إيجابية بنمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا. ومع ذلك، أكدت الدراسة أنه يجب على البنوك أن تخفض سعر الفائدة من أجل حث العديد من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على القروض المصرفية لأعمالهم. علاوة على ذلك، يجب أن تعمل البنوك التجارية على إنشاء المزيد من الفروع المصرفية من أجل سهولة وصول أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى أجهزة الصراف الآلي لإجراء معاملاتهم المالية. وفى ضوء الدراسات السابقة، تفترض الدراسة الفرضية التالية:

الفرض الثامن: يؤثر الاستبعاد المالي تأثيراً سلبياً على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

في ضوء استعراض الدراسات السابقة، فإن الدراسة الحالية تسعى لاختبار النموذج (١) كما هو موضح في الشكل التالي:

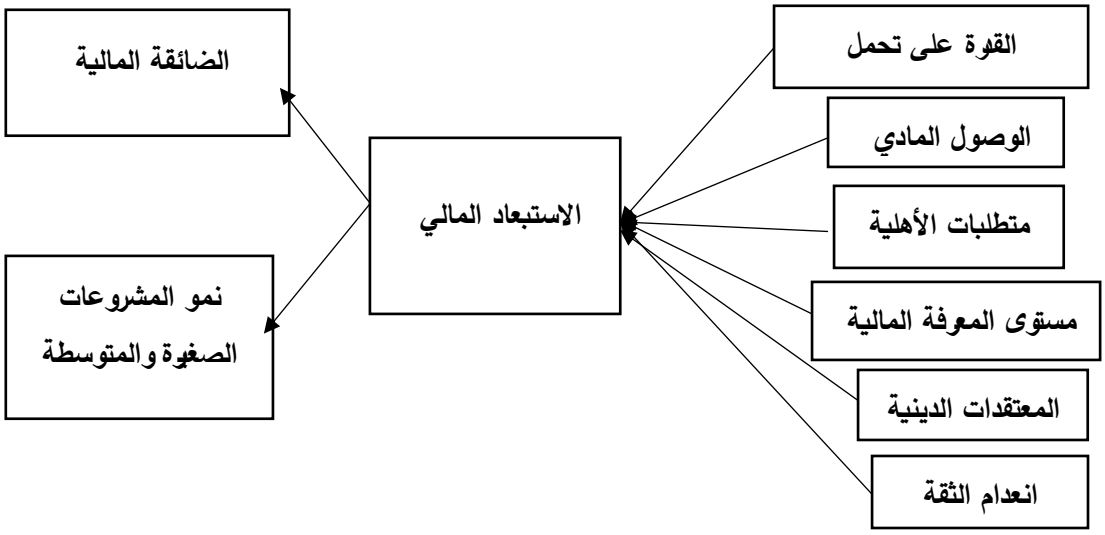

الشكل (١): نموذج الدراسة

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة دمياط، حيث بلغ عدد المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمحافظة دمياط ٨٦٨٧٩ مشروعاً وفقاً لدراسة قام بها جهاز التعبئة العامة والإحصاء في عام ٢٠١٦[١].

ونظراً لصعوبة إجراء بحث على عينة عشوائية لعدم وجود إطار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لذلك اعتمدت الدراسة على أسلوب العينة الميسرة في اختيار مفردات الدراسة وفيما يتعلق بحجم العينة فطبقاً لـ Saunders et al. (2016) فإن الحد الأدنى لعينة الدراسة ٣٨٤ مفردة. وذلك اعتماداً على حجم مجتمع يتجاوز ١٠٠٠٠٠٠ عند مستوى ثقة ٩٥٪ ونسبة خطأ ٥٪. ولضمان الوصول لذلك الحد، قامت الباحثة بتوزيع ٤٤٠ استمارة استقصاء على مفردات العينة في الفترة من يوليو إلى سبتمبر ٢٠٢٢. ولقد تمكنت الباحثة من استرجاع ٤٢٠ استمارة من مفردات العينة بمعدل استجابة يصل إلى ٩٥.٥ %. وعند مراجعة الاستمارات تبين أن هناك ٣٦ استمارة غير مستوفاة فتم استبعادها لتصبح الاستمارات الصالحة للتحليل ٣٨٤ ويُمثل ذلك العدد عينة الدراسة.

ويوضح الجدول رقم١ و٢ خصائص العينة بالتكرارات والنسب المئوية من حيث ثماني متغيرات ديموغرافية. كان الغرض منها وصف خصائص المشاركين في الدراسة، وانقسمت تلك الخصائص إلى خصائص مرتبطة بالمستجيبين وخصائص تصف مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة.

جدول (١): خصائص المستجيبين

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية

(١) دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩- ٢٠١٥).

	ذكر	٣٤٧	٩٠.٤
النوع	أنثى	٣٧	٩.٦
	مؤهل متوسط	١٤٢	٣٧
مستوى التعليم	مؤهل عالي	٢٢١	٥٧.٦
	دراسات عليا	٢١	٥.٥
	قرية	٩٠	٢٣.٤
محل الإقامة	مركز	٣٠	٧.٨
	مدينة	٢٦٤	٦٨.٨
	مصري	٣٦٣	٩٤.٥
الجنسية	أخرى	٢١	٥.٥
	مالك	١٩٥	٥٠.٨
	شريك	٢٩	٧.٥
	مدير	٩٥	٢٤.٧
	موظف	١٤	٣.٦
علاقة المستجيب بالمشروع	مالك + شريك	١٦	٤.٢
	مالك + مدير	١٠	٢.٦
	مالك + شريك + مدير	٤	١.١
	شريك + مدير	٢١	٥.٥

يُلخص الجدول رقم ١ خصائص المستجيبين، **فمن حيث النوع**، تكونت أغلب العينة من الذكور بنسبة ٩٠.٤٪ وباقي العينة من الإناث بلغت نسبتهم من حجم العينة ٩.٦٪. **ومن حيث مستوى التعليم**، فإن الحاصلين على مؤهل عالي بلغت نسبتهم ٥٧.٦٪ من حجم العينة في حين بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل متوسط ٣٧٪ من حجم العينة والحاصلين على دراسات عليا بلغت نسبتهم ٥.٥٪ من حجم العينة. **ومن حيث محل الإقامة**، بلغت نسبة المقيمين في المدن ٦٨.٨٪ بينما باقي العينة مقيمين في القرى والمراكز حيث بلغت نسبتهم ٢٣.٤٪ و٧.٨٪ على التوالي. **ومن حيث الجنسية**، تكونت أغلب العينة من المصريين بنسبة ٩٤.٥٪ من حجم العينة وباقي العينة ممثلة من الجنسيات الأخرى بنسبة ٥.٥٪ من حجم العينة. كما بلغت نسبة المشاركين في الدراسة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٥٠.٨٪ في مقابل ٧.٥٪ شركاء في المشروع وبلغت نسبة الملاك والشركاء معاً ٤.٢٪ في حين بلغت نسبة المديرين والموظفين المشاركين في الدراسة ٢٤.٧٪ و٣.٦٪ من حجم العينة وباقي العينة ممثلة من الملاك والمديرين معاً، والشركاء والمديرين معاً، والملاك والشركاء والمديرين معاً بنسبة ٢.٦٪، ٥.٥٪، ١.١٪ من حجم العينة.

جدول (٢): خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية

	أقل من سنة	٤	١.٠
	من سنة إلى أقل من ٣ سنوات	٤٣	١١.٢
عمر المشروع	من ٣ سنوات إلى أقل من ٥ سنوات	٢٩	٧.٦
	٥ سنوات فأكثر	٣٠٨	٨٠.٢
	من ١٠ إلى أقل من ٢٠ موظف	١٨٨	٤٩.٠
	من ٢٠ إلى أقل من ٣٠ موظف	٨٥	٢٢.١
عدد الموظفين بالمشروع	من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ موظف	٣٢	٨.٣
	من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ موظف	١١	٢.٩
	٥٠ موظف فأكثر	٦٨	١٧ .٧
	صناعي	١٩٣	٥٠.٣
	تجارى	١٠٣	٢٦ .٨
مجال عمل المشروع	خدمي	٣٥	٩.١
	زراعي	١	.٢٦
	صناعي + تجارى	٥٢	١٣ .٥٤
المجموع		**٣٨٤**	٪١٠٠

ويُلخص الجدول رقم ٢ خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة. **فمن حيث عمر المشروع**، بلغت نسبة المشروعات التي تجاوز عمرها خمس سنوات ٨٠.٢٪ من حجم العينة يليها المشروعات التي عمرها من سنة إلى أقل من ٣ سنوات ممثلة بنسبة ١١.٢٪ من حجم العينة ثم المشروعات التي يتراوح عمرها من ٣ سنوات إلى أقل من ٥ سنوات بلغت نسبتهم ٧.٦٪ ثم المشروعات الأقل من سنة ممثلة بنسبة ضئيلة وهي ١٪ من حجم العينة. **من حيث عدد الموظفين في المشروع**، بلغت نسبة عدد الموظفين من ١٠ إلى أقل من ٢٠ موظف ٤٩٪ من العينة يليها عدد الموظفين من ٢٠ إلى أقل من ٣٠ موظف بنسبة ٢٢.١٪ يتبعها عدد الموظفين من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ ومن ٤٠ إلى أقل من ٥٠ موظف بلغت نسبتهما ٨.٣٪ و٢.٩٪ من حجم العينة في المقابل بلغت نسبة عدد الموظفين ٥٠ موظف فأكثر١٧.٧٪ من حجم العينة. **من حيث مجال عمل المشروع**، بلغت نسبة المشروعات الصناعية ٥٠.٣٪ في مقابل نسبة المشروعات التجارية ٢٦.٨٪ والمشروعات الصناعية والتجارية ممثلة بنسبة ١٣.٥٤٪ ثم نسبة المشروعات الخدمية ٩.١٪ في مقابل مشروع زراعي واحد ممثل بنسبة ٢٦. ٠٪ من إجمالي حجم العينة.

أداة جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على تصميم استمارة استقصاء لجمع البيانات، وتضمنت الاستمارة أربع أجزاء. **الجزء الأول**: يشمل مقدمات الاستبعاد المالي وهي الوصول المادي، والقدرة على تحمل التكاليف، ومتطلبات الأهلية، والمعتقدات الدينية، وانعدام الثقة، والمعرفة المالية. وتم قياس المتغيرات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي الذي يتراوح من (١) لا أوافق بشدة إلى (٥) أوافق بشدة مع وجود درجة حيادية (٣). باستثناء متغير المعرفة المالية فتم قياسه باستخدام أسلوب اختبار صح وخطأ وذلك نظراً للطبيعة المعرفية للمتغير(شوشة،٢٠١٩). الجزء الثاني: يتعلق بمؤشرات الاستبعاد المالي وتم قياسه باستخدام مجموعة من الأسئلة. **والجزء الثالث**: يتضمن نواتج الاستبعاد المالي وهي الضائقة المالية وتم قياسها باستخدام مقياس الديمومة الذي يتراوح من (١) أبداً إلى (٥) دائماً. ونمو المشروع وتم قياسه باستخدام مقياس ليكرت الخماسي الذي يتراوح من (١) لا أوافق بشدة إلى (٥) أوافق بشدة مع وجود درجة حيادية (٣). **والجزء الرابع**: يشمل مجموعة من المتغيرات الديموغرافية وهي النوع، ومستوى التعليم، ومحل الإقامة، والجنسية، وعلاقة المستجيب بالمشروع، وعمر المشروع، وعدد الموظفين بالمشروع، ومجال عمل المشروع. وكان الغرض من هذه المتغيرات وصف عينة الدراسة.

ثبات وصدق مقاييس الدراسة:

اعتمدت الدراسة على معامل ألفا كرو نباخ والثبات التركيبي ومتوسط التباين المفسر ومعامل التحميل والصدق التمييزي لتأكد من جودة أداة الدراسة(Hair et al., 2017) . يُستخدم معامل ألفا كرو نباخ في قياس الاتساق الداخلي، ويمكن قبول معامل ألفا كرو نباخ من ٠.٦ فأكثر (Ursach et al.,2015).

وتؤكد النتائج الواردة في جدول رقم ٣ أن معامل ألفا كرو نباخ للوصول المادي ٠.٨٣٩ والقدرة على تحمل التكاليف ٠.٦٩٣ ومتطلبات الأهلية ٠.٧٧٧ والمعتقدات الدينية ٠.٨٢٥ وانعدام الثقة ٠.٧٧٤، مما يُشير إلى ارتفاع معدلات الثبات لمقدمات الاستبعاد المالي.

كما تؤكد النتائج الواردة في جدول رقم ٤ أن معامل ألفا كرو نباخ للاستبعاد المالي ٠.٨٠٢ وهذا يدل على ارتفاع مستوى الاتساق الداخلي للمقياس.

ويظهر في جدول رقم ٥ أن معامل ألفا كرو نباخ للضائقة المالية ٠.٧٤٥ وهو مستوى مقبول من الثبات الداخلي للمقياس ومعامل ألفا كرو نباخ لنمو المشروع ٠.٨٩٤ وهذا يُشير إلى مستوى مرتفع من الاتساق الداخلي للمقياس.

يرى Hair et al. (2017) أن معامل ألفا كر ونباخ غير كافي لقياس الاتساق الداخلي للمقياس ولذلك يُستخدم الثبات التركيبي أيضاً لقياس الاتساق الداخلي، ويجب ألا يقل معامل الثبات التركيبي عن ٠.٧ ليتم الحكم على المقياس أن لديه ثبات تركيبي قوى٠ وتُظهر النتائج الواردة في جدول رقم ٣ أن الثبات التركيبي للوصول المادي ٠.٨٩٨، والقدرة على تحمل التكاليف ٠.٨١٣، ومتطلبات الأهلية ٠.٩٠٦، والمعتقدات الدينية ٠.٨٤٠، وانعدام الثقة ٠.٨٥١، مما يؤكد على ارتفاع مستوى الثبات التركيبي لمقدمات الاستبعاد المالي.

كما تُظهر النتائج الواردة في الجدول ٤ أن معامل الثبات التركيبي للاستبعاد المالي ٠.٨٥٣ وهذا يدل على ارتفاع مستوى الثبات التركيبي لمقياس الاستبعاد المالي. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد النتائج الواردة في جدول ٥ أن معامل الثبات التركيبي للضائقة المالية ٠.٨٣٢، ومعامل الثبات التركيبي لنمو المشروع ٠.٩٢٧، مما يؤكد على ارتفاع مستوي الثبات التركيبي لنواتج الاستبعاد المالي. وهذا يدل على ارتفاع مستوى الاتساق الداخلي للمقاييس المستخدمة في الدراسة.

جدول رقم (٣): اختبارات الثبات والصدق لمقدمات الاستبعاد المالي

الفقرة	معامل التحميل
الوصول المادي ٦٨٩. =AVE ٨٩٨. =CR ٨٣٩.=	
Cronbach Alpha	٠.٧٦٥
يقع فرع البنك بالقرب من مشروعي	٠.٩٣٢
أستطيع الوصول إلى جميع الخدمات المصرفية	٠.٧٩٦
توجد ماكينات للصرف الآلي بالقرب من مشروعي	٠.٨٢٠
انخفاض تكلفة الوصول لفرع البنك	
القدرة على تحمل التكاليف ٥٢٧. =AVE ٨١٣. =CR ٦٩٣	
Cronbach Alpha =.	٠.٨٠٧
تكلفة فتح الحساب المصرفي مرتفعة	٠.٧٠٠
يشترط البنك ضرورة الاحتفاظ بحد أدنى من الرصيد في الحساب المصرفي	٠.٨١٧
رسوم استمرارية واستخدام الحساب المصرفي مرتفعة	٠.٥٤٦
رسوم استخدام ماكينات الصراف الآلي منخفضة(٤)	
متطلبات الأهلية ٧٦٤.=AVE ٩٠٦. = CR ٧٧٧. Cronbach	
Alpha =	٠.٨١٢
يطلب البنك تقديم بطاقة الرقم القومي لمشروعي	٠.٨٨٩
يطلب البنك ضمانات للحصول على القروض	٠.٩١٨
يطلب البنك السجل الائتماني للمشروع للحصول على القروض	
المعتقدات الدينية ٥٧٥. = AVE ٨٤٠. = CR ٨٢٥. Cronbach	
Alpha =	٠.٦١٨
أُفضل استخدام الخدمات المالية المباحة شرعاً	٠.٦٢١
أهتم برأي الدين فيما يتعلق بالمعاملات المالية لمشروعي	٠.٨٦٣
أرى أن الاقتراض يخالف قواعد الشرائع السماوية	٠.٨٨٦
أرى أن الفوائد المصرفية نظام مستحدث ليس لديه صلة بالربا(٤)	
انعدام الثقة ٥٩٢.=AVE ٨٥١. = CR ٧٧٤. Cronbach	
Alpha =	٠.٨٠٠
أثق في المؤسسات المصرفية(٤)	٠.٨٢٥
تسمح معاملاتي المصرفية أن ينتهك البنك خصوصيتي المالية	٠.٨٣٥
أُفضل الاحتفاظ بالنقد بدلاً من امتلاك حساب ادخار	٠.٥٩٢
تهتم البنوك بتحقيق أرباح على حساب مصالح العملاء	

جدول رقم (٤): اختبارات ثبات وصدق الاستبعاد المالي

الفقرة	معامل التحميل
الاستبعاد المالي AVE = **.٤٥٤** CR = .٨٥٣ = .٨٠٢	
Cronbach Alpha	٠.٧١١
هل لديك حساب مصرفي؟	٠.٦٤٢
هل لديك بطاقة خصم (Debit Card)؟	٠.٦٤٠
متى كانت أخر مرة استخدمت فيها بطاقة الخصم؟	٠.٧٥٠
هل لديك بطاقة ائتمان (Credit Card)؟	٠.٧٠٠
متى كانت أخر مرة استخدمت فيها بطاقة الائتمان؟	٠.٦٦٧
ما هي الطريقة الأكثر شيوعاً لسداد المدفوعات للموردين ومقدمي الخدمات؟	٠.٥٩٦
ما هي الطريقة الأكثر شيوعاً لتحصيل الإيرادات من العملاء؟	

متوسط التباين المفسر(AVE) يقيس مستوى التباين بين المتغيرات والمؤشرات المستخدمة في القياس والتي ترجع إلى أخطاء القياس والتي يجب ألا تقل عن ٠.٥ لمتغيرات الدراسة (Hair et al., 2017). وتُظهر النتائج في الجداول ٥،٤،٣ أن متوسط التباين المفسر للوصول المادي ٠.٦٨٩، والقدرة على تحمل التكاليف ٠.٥٢٧، ومتطلبات الأهلية ٠.٧٦٤، والمعتقدات الدينية ٠.٥٧٥، وانعدام الثقة ٠.٥٩٢، كما بلغ متوسط التباين المفسر للاستبعاد المالي ٠.٤٥٤، وبلغ متوسط التباين المفسر للضائقة المالية ٠.٥٥٦ ومتوسط التباين المفسر لنمو المشروع ٠.٧٢٣، وتوضح تلك النتائج أن جميع المتغيرات حققت مستوى أعلى من ٠.٥ من متوسط التباين المفسر باستثناء متغير الاستبعاد المالي الذي بلغ متوسط التباين المفسر له ٠.٤٥٤. وفيما يتعلق بذلك، يؤكد Bettencount (2004) أنه من الممكن الاحتفاظ بالصدق التقاربى للمتغير حتى عندما تكون قيمة متوسط التباين المفسر أقل من المستوى المطلوب طالما أن الثبات التركيبي للمتغير أعلى من ٠.٦.

جدول (٥): اختبارات ثبات وصدق كلاً من الضائقة المالية ونمو المشروع

الفقرة	معامل التحميل
الضائقة المالية AVE= **.٥٥٦** CR = .٨٣٢ Cronbach **.٧٤٥** Alpha =	٠.٧٦٦
يستطيع المشروع دفع الفواتير الدورية في مواعيد استحقاقها	٠.٧٩٨
يستطيع المشروع سداد الالتزامات المالية في مواعيد استحقاقها	٠.٦١٠
يعاني المشروع من نقص التدفقات النقدية من وقت لآخر (ع)	٠.٧٩٣
يحتفظ المشروع بجزء من الأرباح للحفاظ على الاستمرارية والتوسع	
نمو المشروع AVE = .٧٢٣ CR = .٩٢٧ **.٨٩٤**	
Cronbach Alpha =	٠.٨٦٠
هناك تنامى في عدد موظفين المشروع	٠.٩٣٤
هناك زيادة في الحصة السوقية للمشروع	٠.٩٤٦
هناك نمو في حجم مبيعات المشروع	٠.٨٩٥
هناك نمو في أرباح المشروع	٠.٥٢٢
استطاع المشروع تنويع منتجاته	

وفيما يتعلق بالصدق التمييزي الذي يشير إلى مدى القدرة على تمييز المتغير عن غيره من المتغيرات أو بعبارة أخرى عدم وجود تداخل أو تكرار في عبارات المقياس (Hair et al., 2017). واعتمدت الدراسة على ثلاث معايير لقياس الصدق التمييزي وهي: التحميل التقاطعى **Cross-Loading** الذي يوضح مدى انتماء العبارات المستخدمة في قياس كل متغير إلى هذا المتغير دون غيره من المتغيرات (Hair et al., 2017). يتضح من الجدول رقم ٦ أن أكبر قيم للمعاملات تقع أمام المتغير المراد قياسه وبالتالي لا يوجد تداخل بين عبارات المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

معيار التداخل بين المتغيرات **Fornell- Lacker Criterion** يعبر عن التداخل بين المتغيرات من خلال مقارنة الجذر التربيعي لقيم AVE مع معاملات الارتباط بين المتغير والمتغيرات الأخرى. ويجب أن يكون الجذر التربيعي لقيم AVE لكل متغير أكبر من أعلى ارتباط له مع أي متغير أخر. حيث يعتمد منطق معيار Fornell- Lacker على فكرة أن المتغير يشترك في التباين مع المؤشرات المرتبطة به أكثر من أي متغير أخر (Hair et al., 2017). يتضح من الجدول رقم ٧ أن الجذر التربيعي لقيم AVE لكل متغير أكبر من أعلى ارتباط له مع أي متغير أخر مما يدل على عدم وجود تداخل بين متغيرات الدراسة.

معيار ثمة الأحادية **Heterotrait-Monotrait Ratio** يستخدم معيارHTMT لتقييم الصدق التمييزي حيث يجب أن تكون قيم HTMT أقل من ٠.٨٥ للمتغيرات المختلفة من الناحية المفاهيمية، و٠.٩٠ للمتغيرات المتشابهة من الناحية المفاهيمية (Henseler et al., 2015). يتضح من الجدول رقم ٨ أن جميع قيم HTMT أقل من ٠.٨٥ للمتغيرات المختلفة من الناحية المفاهيمية وأقل من ٠.٩٠ للمتغيرات المتشابهة من الناحية المفاهيمية، وبالتالي يشير إلى الصدق التمييزي لجميع متغيرات الدراسة.

جدول رقم (٦): نتائج التحميل التقاطعي

كود العبارة	الاستبعاد المالي	الضائقة المالية	نمو المشروع	الوصول المادي	القدرة على تحمل التكاليف	متطلبات الأهلية	المعتقدات الدينية	انعدام الثقة	المعرفة المالية
FE1	٠.٧١١	٠.٢٩-	٠.٢٦٦-	٠.١٦٥-	٠.٢٣٩	٠.٠٩٥-	٠.١٢٦	٠.٤٠٤	٠.١٣٥-
FE2	٠.٦٤٢	٠.٢٢٢-	٠.١٥٢-	٠.٠٦٥-	٠.٢٣٥	٠.٠٦٠-	٠.٠٦٦	٠.٢٤٨	٠.١٦٢-
FE3	٠.٦٤٠	٠.١٩-	٠.٠٩٤-	٠.٠٣٩	٠.٢٣٦	٠.٠٢٢-	٠.٠١٣	٠.٢٠١	٠.١٣٩-
FE4	٠.٧٥٠	٠.٢٢١-	٠.٢١٤-	٠.٢١٤-	٠.٢٦٧	٠.١٦٠-	٠.١٨٧	٠.٣٢٤	٠.١٦٧-
FE5	٠.٧٠٠	٠.٢١-	٠.٢٢٥-	٠.١٧٨-	٠.٢٨٠	٠.١٣٤-	٠.٢٢٩	٠.٣٠٢	٠.١٣٣-
FE6	٠.٦٦٧	٠.٢٩٩-	٠.٢٦٩-	٠.١١٩-	٠.٢٧٨	٠.٠٥٠-	٠.١٧٢	٠.٣٨٢	٠.٢٢٥-
FE7	٠.٥٩٦	٠.٢١٢-	٠.٢٢٤-	٠.٠٧٨-	٠.٢٨٩	٠.٠٤٥-	٠.١٩٢	٠.٣٦٥	٠.٢٠٥-
FD1	٠,١٩٣-	٠.٧٦٥	٠.٣٢٣	٠.١٠٩	٠.١١٥-	٠.٠٧٧-	٠.٠٦٧-	٠.٢٠٤-	٠.١٥٠
FD2	٠,٢٢٢-	٠.٧٩٨	٠.٣٤١	٠.١٩٤	٠.١٢٧-	٠.٠٦٧-	٠.٠٣٧-	٠.٢٢٢-	٠.٠٢٢
FD3	٠,١٨٣-	٠.٦١٠	٠.١٨١	٠.٠٢١	٠.١٠١-	٠.٠١٣	٠.٠٢٨-	٠.٠٨٤-	٠.٠٧٤
FD4	٠,٣٧٢-	٠.٧٩٣	٠.٤٧٩	٠.١٧٧	٠.٢٨٥-	٠.١٧٩	٠.١٩٤-	٠.٢٥٨-	٠.١٩٩
GR1	٠.٢٧٤-	٠.٤١٤	٠.٨٦٠	٠.١٧٣	٠.٢٢٠-	٠.١٥٦	٠.٢٠٧-	٠.٢٦٦-	٠.٢١٩
GR2	٠.٢٩٧-	٠.٤٤٧	٠.٩٣٤	٠.١٩٣	٠.١٧٣-	٠.٢١٠	٠.٢٦٦-	٠.٣٠٨-	٠.٢٢٦
GR3	٠.٢٩٤-	٠.٤٥	٠.٩٤٦	٠.١٥٣	٠.١٩١-	٠.١٨٣	٠.٢٤٠-	٠.٣١٠	٠.٢٣٥
GR4	٠.٢٤٥-	٠.٤٣٩	٠.٨٩٥	٠.١٨٧	٠.٢٠٤-	٠.١٩٩	٠.٢٣٧-	٠.٢٩٤	٠.١٩٨
GR5	٠.٢٠٩-	٠.٢٣٩	٠.٥٥٢	٠.٢٠١	٠.٢١٠-	٠.١٢٣	٠.١٢٢-	٠.٢٢٣	٠.١٨٣
PA1	٠.٠٥-	٠.٠٤٨	٠.٠١	٠.٧٦٥	٠.١٣٧-	٠.٠٣٦	٠.٠٤٦-	٠.٠٦٩-	٠.٠٤٤-
PA2	٠.٢٤٢-	٠.١٩٦	٠.٢٥١	٠.٩٣١	٠.١٩٢-	٠.١١٣	٠.١٥٢-	٠.٣٠٤-	٠.١٣٤
PA3	٠.٠٩٦-	٠.١٣٢	٠.١٣٩	٠.٧٩٦	٠.١٣٨-	٠.٠٢٢-	٠.٠٧٩-	٠.١١٢-	٠.٠٢٩-
PA4	٠.٧٣-	٠.١٣٩	٠.٠٥٢	٠.٨٢٠	٠.١٨٧-	٠.٤٧-	٠.٠٤٧-	٠.١٢٢-	٠.٠٠٩
AF1	٠.٣٣٨	٠.١٤٦-	٠.١٥-	٠.١٢٩	٠.٨٠٧	٠.٠٩٥	٠.١٢٠	٠.٢٦١	٠.٠٩٩-
AF2	٠.٢١٤	٠.١٥٤-	٠.١٥١-	٠.١١٥-	٠.٧٠٠	٠.٠٢٧-	٠.١٦٥	٠.١٦٩	٠.٠٦٩
AF3	٠.٣٢	٠.٢٠٢-	٠.١٧١-	٠.١٣٨-	٠.٨١٧	٠.٠٦٣	٠.١٤٩	٠.٢٤٥	٠.٠٦٩-

كود العبارة	الاستبعاد المالي	الضائقة المالية	نمو المشروع	الوصول المادي	القدرة على تحمل التكاليف	متطلبات الأهلية	المعتقدات الدينية	انعدام الثقة	المعرفة المالية
AF4	٠.٢٣٧	٠.٢-	٠.٢١٨-	٠.٢١٥-	٠.٥٤٦	٠.٠٤٧-	٠.١٥٢	٠.١٧٥	٠.٠٧٥
EL1	٠.٠٧٨-	٠.٠١١	٠.١٧٦	٠.٠٩٩	٠.٠٦٣	٠.٨١٢	٠.١٦٢-	٠.٠٠١	٠.٠٠٥-
EL2	٠.١٠٣-	٠.٠٠٢-	٠.١٤٠	٠.٠٢٣	٠.٠٠٣	٠.٨٨٩	٠.٢٠٤-	٠.٠١٨-	٠.٠٣٦
EL3	٠.١٣٣-	٠.١٠٤	٠.٢٢١	٠.٠٤٩	٠.٠٥٢	٠.٩١٨	٠.١٦٦-	٠.٠٢٠-	٠.١٥٠
RB1	٠.٠٤٨	٠.٠٠٤	٠.٠٠٥-	٠.٠٩٥	٠.١٣٩	٠.٠١٣-	٠.٦١٩	٠.١٨٦	٠.٠٣٦
RB2	٠.٠٢٤	٠.٠٤٩	٠.٠٢٦	٠.٠٢٧	٠.١٥١	٠.٠٠٧	٠.٦٢١	٠.١٨٨	٠.٠٦٦
RB3	٠.١٧٦	٠.٠٨١-	٠.٢٣-	٠.٠٧٣	٠.١٨٥	٠.١٧٧-	٠.٨٦٣	٠.٣٦٥	٠.٠٤١
RB4	٠.٢٤	٠.١٧١-	٠.٢٦٩-	٠.١٨٠-	٠.١٥٦	٠.٢٠٨-	٠.٨٨٦	٠.٣٧١	٠.٠٧٨
TR1	٠.٤١١	٠.٢١٦-	٠.٢٧٥-	٠.١٨٢-	٠.٢٤٩	٠.٠١٣	٠.٣٣٩	٠.٨٠٠	٠.١٤٨-
TR2	٠.٣٦٨	٠.٢٤-	٠.٢٧٢-	٠.٢٤٢-	٠.٢٨٦	٠.٠٣٨-	٠.٣٢٠	٠.٨٢٥	٠٠.٦٠-
TR3	٠.٤٥٣	٠.٢٣-	٠.٢٨٣-	٠.١٧٨-	٠.٢١٤	٠.٠٦١-	٠.٣٤٤	٠.٨٣٥	٠.٢٥٨-
TR4	٠.١٧٥	٠.١٢٧-	٠.١٦٦-	٠.١٥٠-	٠.١٧١	٠.١٠١	٠.٢٣٩	٠.٥٩٢	٠.١١١-
FL1	٠.١٥٩-	٠.١٥	٠.١٦٣	٠.١٤٤	٠.٠٦٤-	٠.٠٣١	٠.٠٥٧-	٠.١٥٣-	٠.٥٨٨
FL2	٠.١٥٤-	٠.١٢٧	٠.١٥٧	٠.٠١٢	٠.١١١-	٠.١١٨	٠.١٠٦-	٠.١٢٩-	٠.٦٤٠
FL3	٠.١٠٩-	٠.٠٧٧	٠.١١٤	٠.٠٠٧	٠.٠٤٥-	٠.٠٧٥	٠.٠٩٢-	٠.٠٣٧-	٠.٤٤٠
FL4	٠.٠٨-	٠.٠٦٨	٠.١٢٤	٠.٠٣٣	٠.٠٠٢-	٠.٠١٩	٠.٨٦-	٠.٠٩١-	٠.٤٠٨
FL5	٠.١٢٦-	٠.١٤٥	٠.٠٤٩	٠.٠٦٧	٠.٠٠٣-	٠.٠٩٧-	٠.١٠٣	٠.٠٤١-	٠.٣٩٨

جدول رقم (٧): التداخل بين متغيرات الدراسة

البيان	الاستبعاد المالي	الضائقة المالية	نمو المشروع	الوصول المادي	القدرة على تحمل التكاليف	متطلبات الأهلية	المعتقدات الدينية	انعدام الثقة	المعرفة المالية
الاستبعاد المالي	٠.٦٧٤								
الضائقة المالية	٠.٣٥٣-	٠.٧٤٦							
نمو المشروع	٠.٣١٤-	٠.٤٧٦	٠.٨٥٠						
الوصول المادي	٠.١٩٠-	٠.١٨٢	٠.١٩٧	٠.٨٣٠					
القدرة على تحمل التكاليف	٠.٣٩٢	٠.٢٣٨-	٠.٢٣٢-	٠.٢٠٠-	٠.٧٢٦				
متطلبات الأهلية	٠.١٢٤-	٠.٠٥٢	٠.٢٠٧	٠.٠٦٠	٠.٠٤٤	٠.٨٧٤			
المعتقدات الدينية	٠.٢٢٥	٠.١٣٣-	٠.٢٥٨-	٠.١٢٦-	٠.١٩٦	٠.٢٠١-	٠.٧٥٨		
انعدام الثقة	٠.٤٨٤	٠.٢٧٣-	٠.٣٣٢-	٠.٢٤٣-	٠.٣٠١	٠.٠١٦-	٠.٤٠٨	٠.٧٧٠	
المعرفة المالية	٠.٢٥٣-	٠.٢٢٥	٠.٢٥١	٠.٠٧١	٠.١٠٨-	٠.٠٨٤	٠.٠٥٧-	٠.١٩٦-	.٥٠٥

جدول رقم (٨):Heterotrait-Monotrait Ratio

البيان	الاستبعاد المالي	الضائقة المالية	نمو المشروع	الوصول المادي	القدرة على تحمل التكاليف	متطلبات الأهلية	المعتقدات الدينية	انعدام الثقة
الضائقة المالية	٠.٤١٣							
نمو المشروع	٠.٣٥٥	٠.٥٣٧						
الوصول المادي	٠.١٦٢	٠.١٧٩	٠.١٦٦					
القدرة على تحمل التكاليف	٠.٥٠٦	٠.٢٩٨	٠.٣١٠	٠.٢٥٢				
متطلبات الأهلية	٠.١٤٣	٠.١٤٧	٠.٢٣٤	٠.٠٨٥	٠.١٢٣			
المعتقدات الدينية	٠.٢٠٢	٠.١٢٤	٠.٢٠٠	٠.١١١	٠.٢٦٢	٠.١٧٩		
انعدام الثقة	٠.٥٦٠	٠.٣٢٨	٠.٣٩٠	٠.٢١٨	٠.٤٠٢	٠.٠٨٥	٠.٤٣٤	
المعرفة المالية	٠.٤٦٤	٠.٤٢٧	٠.٤٣٦	٠.٢٧١	٠.٢٧٥	٠.٢٧٢	٠.٣٣٧	٠.٣٦٣

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أساليب الإحصاء الوصفي من خلال استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل ارتباط بيرسون لوصف متغيرات الدراسة ومعاملات الارتباط بين المتغيرات. ويلخص الجدول رقم٩ نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (٩): الإحصاء الوصفي

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
١- الاستبعاد المالي	٠.٤٤	٠.٣١١								
٢- الضائقة المالية	٣.٦٨	٠.٥٦٠	-٠.٣٣٦**							
٣- نمو المشروع	٢.٩٥	٠٠.٨٦٤	-٠.٣٠٢**	٠.٤٥٨**						
٤- الوصول المادي	٣.٧٥	٠.٧٣١	-٠.١٢٧*	٠.١٤٠**	٠.١٣٧**					
٥- القدرة على تحمل التكاليف	٣.١٥	٠.٦٨٢	٠.٣٨٤**	-٠.٢٣٣**	-٠.٢٤٥**	-٠.١٩٦**				
٦- متطلبات الأهلية	٤.٢٥	٠.٥٢٠	-٠.١١٦*	٠.٠٣٥	٠.٢٠٥**	٠.٠٢٤	٠.٠٣٢			
٧- المعرفة المالية	٠.٧٠٢	٠.٢١٨	-٠.٢٣٩**	٠.٢٠٨**	٠.٢٥١**	٠.٠٠٧	-٠.٠٩٧	٠.٠٦٨		
٨- المعتقدات الدينية	٤.١٩	٠.٦٧٩	٠.١٥٧**	-٠.٧٤	٠.١٧١**	-٠.٠٣٨	٠.٢٠١**	-٠.١٣٨**	-٠.٠١١	
٩- انعدام الثقة	٣.٢٣	٠.٧٧٦	٠.٤٤٣**	-٠.٢٥٦**	٠.٣٢٦**	-٠.١٧٦**	٠.٢٩٦**	٠.٠٠٢	-٠.١٧٩**	٠.٣٦٢**

لا حظ أن: **، * تشير إلى مستوى معنوية ٠.٠١، ٠.٠٥ على التوالي

معامل التنبؤ Q^2:

يقيس Q^2 قدرة النموذج على التنبؤ ولابد من أن تكون قيمته أكبر من الصفر (El Hiali et al., 2020). ويوضح الجدول التالي أن جميع نتائج Q^2 تجاوزت الصفر مما يعنى قدرة النموذج على التنبؤ.

جدول رقم (١٠): نتائج معامل التنبؤ Q^2

المتغيرات	Q^2
الاستبعاد المالي	٠.٢٣١
الضائقة المالية	**٠.١٣٣**
نمو المشروع	٠.١٣٥

اختبار فروض الدراسة:

يتضح من نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي معنوي للقدرة على تحمل التكاليف على الاستبعاد المالي (Beta= ٠.١٢٢ ، وقيمة T= ٦.١٠٦، قيمة P= ٠.٠٠٠). ووجود أثر سلبي معنوي لمتطلبات الأهلية على الاستبعاد المالي (Beta= ٠.٠٥٥- ، T=٢. ٧٢٢ ، P=٠. ٠٠٧). كما تظهر نتائج الدراسة وجود أثر سلبي معنوي للمعرفة المالية على الاستبعاد المالي (Beta= ٠.١٥٠- ، T= ٣.١٤١، P= ٠.٠٠٢). ووجود أثر إيجابي معنوي لانعدام الثقة على الاستبعاد المالي (Beta=٠.١٧١ ، T=٧.٣٦٦، P=٠.٠٠٠). وبناء على ذلك تم قبول الفرض الثاني والثالث والرابع والسادس من فروض الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة أن معامل التحديد R^2=٠. ٣٣٨ وحجم تأثير كل متغير على الاستبعاد المالي (٠.٠٩٤، ٠.٠٢٠، ٠.٠٢٨، F^2 =٠. ١٥٥) على التوالي. مما يدل على أن مقدمات الاستبعاد المالي وهي القدرة على تحمل التكاليف ومتطلبات الأهلية والمعرفة المالية وانعدام الثقة يفسرون ٣٣.٨ % من التغير في الاستبعاد المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

من ناحية أخرى، توصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي للوصول المادي والمعتقدات الدينية على الاستبعاد المالي (Beta= ٠.٠١٤- ، T= ٠. ٧٢٠، P= ٠.٤٧٢؛ Beta= ٠.٠٠٧- ، T= ٠.٣٤٤ P=٠.٧٣١). وبناء على ذلك تم رفض الفرض الأول والخامس من فروض الدراسة.

علاوة على ذلك، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبي معنوي للاستبعاد المالي على الضائقة المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (Beta= ٠.٧٦٩- ، T= ٨.٦٧١، قيمة P=٠.٠٠٠) وبالتالي تم قبول الفرض السابع وهو وجود أثر للاستبعاد المالي على الضائقة المالية ولكن بشكل سلبي على عكس ما افترضت الدراسة أن الاستبعاد المالي يؤثر إيجابياً على الضائقة المالية. وكان معامل التحديد R^2=٠.١٢٨ وحجم تأثير F^2= ٠.١٤٢ مما يدل على أن الاستبعاد المالي يفسر ٨. ١٢٪ من التغير في الضائقة المالية كما أن تأثير الاستبعاد المالي على الضائقة المالية تأثير ضعيف ومع ذلك هناك علاقة بين الاستبعاد المالي والضائقة المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى ذلك، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبي معنوي للاستبعاد المالي على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة (Beta = ٠.٦٨٤- ، T= ٧.٣٠٩، P=٠.٠٠٠) وبالتالي تم قبول الفرض الثامن. كما بلغ معامل التحديد R^2 = ٠.٠٩٨ وحجم تأثير F^2=٠.١٠٩ مما يدل على أن الاستبعاد المالي يفسر ٩.٨٪ من انخفاض نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما يوجد تأثير ضعيف للاستبعاد المالي على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومع ذلك هناك علاقة بين الاستبعاد المالي ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (١١): اختبار أثر مقدمات الاستبعاد المالي على الاستبعاد المالي

	المسار	Beta	الانحراف المعياري	T value	P value	معامل التحديد R^2	حجم التأثير F^2
H1	الوصول المادي ← الاستبعاد المالي	-٠.٠١٤	٠.٠١٩	٠.٧٢٠	٠.٤٧٢		٠.٠٠١
H2	القدرة على تحمل التكاليف← الاستبعاد المالي	٠.١٢٢	٠.٠٢٠	٦.١٠٦	٠.٠٠٠		٠.٠٩٤
H3	متطلبات الأهلية ← الاستبعاد المالي	-٠.٠٥٥	٠.٠٢٠	٢.٧٢٢	٠.٠٠٧	٠.٣٣٨	٠.٠٢٠
H4	المعرفة المالية ← الاستبعاد المالي	-٠.١٥٠	٠.٤٨	٣.١٤١	٠.٠٠٢		٠.٠٢٨
H5	المعتقدات الدينية ← الاستبعاد المالي	-٠.٠٠٧	٠.٠٢٠	٠.٣٤٤	٠.٧٣١		٠.٠٠٠
H6	انعدام الثقة ← الاستبعاد المالي	٠.١٧١	٠.٠٢٣	٧.٣٦٦	٠.٠٠٠		٠.١٥٥

جدول رقم (١٢): اختبار أثر الاستبعاد المالي على كلاً من الضائقة المالية للمشروع ونمو المشروع

	المسار	Beta	الانحراف المعياري	T value	P value	معامل التحديد R^2	حجم التأثير F^2
H7	الاستبعاد المالي ← الضائقة المالية	-٠.٧٦٩	٠.٠٨٩	٨.٦٧١	٠.٠٠٠	٠.١٢٨	٠.١٢٤
H8	الاستبعاد المالي← نمو المشروع	-٠.٦٨٤	٠.٠٩٤	٧.٣٠٩	٠.٠٠٠	٠.٠٩٨	٠.١٠٩

مناقشة النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي للوصول المادي على الاستبعاد المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث اختلفت هذه النتيجة مع دراسة(2017) Rao and Baza التي توصلت إلى أن البعد عن المؤسسات المالية ذو دلالة إحصائية وله تأثير إيجابي على الاستبعاد المالي، فالأفراد المستبعدون لا يمكنهم تحمل تكاليف الانتقال لفرع البنك. كما اختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة Sanderson et al. (2018) التي توصلت إلى أن المسافة لها تأثير سلبى على الشمول المالي، فكلما زاد البعد عن مراكز تقديم المنتجات المالية يقل الشمول المالي للأفراد، وهذا يؤكد أن بعد المسافة عن فرع البنك تقلل من فرص الأفراد في الوصول إلى المنتجات المالية. من ناحية أخرى، اتفقت هذه النتيجة مع دراسة Maouloud et al. (2021) التي توصلت إلى عدم وجود علاقة بين الوصول المادي واستخدام الخدمات المالية وبررت الدراسة تلك النتيجة بأن المشاركين في الدراسة

لا يعتبرون الوصول إلى فرع البنك عائق أمام استخدامهم للخدمات المالية طالما أنهم مدركون لأهمية تلك الخدمات المالية فسوف يأتون للحصول عليها بغض النظر عن المسافة لفرع البنك.

ويرى المشاركون في الدراسة الحالية سهولة وصولهم إلى فروع البنوك وماكينات الصراف الآلي (ATM) التي وفرتها البنوك بالقرب من مشروعاتهم. وترى الباحثة أن عدم وجود أثر معنوي للوصول المادي على الاستبعاد المالي يرجع إلى جهود البنك المركزي في سعيه لتحقيق الشمول المالي منذ ٢٠١٧ والذي ألزم البنوك بفتح فروع جديدة وماكينات الصراف الآلي(ATM) في القرى والمناطق المهمشة. حيث وصل عدد البنوك في مصر ٣٨ بنك بواقع ٤٥٩٨[١] فرع في هذا العام مقابل ٢٧٢٢ فرع في عام ٢٠١٤[٢] ووصل عدد ماكينات الصراف الآلي إلى ٢١٤٥٩ ماكينة مقابل ٧٢٩٠ ماكينة في عام ٢٠١٤ وعدد نقاط البيع ١٨٨٤٢٩ نقطة بيع مقابل ٥٠٠٠٨ نقطة بيع في عام ٢٠١٤ منتشرة على مستوى محافظات مصر. يتضح من ذلك أن هناك زيادة كبيرة في عدد فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع بالمقارنة بعام ٢٠١٤ قبل توجه الدولة نحو تطبيق الشمول المالي، وأن زيادة فروع البنوك وماكينات الصراف الآلي ونقاط البيع ساعدت على سهولة الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية لعدد كبير من المصريين.

وتوصلت الدراسة الحالية إلى أن القدرة على تحمل التكاليف لها تأثير إيجابي معنوي على الاستبعاد المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهذا يعنى أن ارتفاع رسوم فتح الحسابات واستخدام الحسابات ووجود حد أدنى من الأرصدة وارتفاع أسعار الفائدة على القروض وأسعار السحب على المكشوف ورسوم استخدام ماكينات الصراف الآلي يؤدى إلى ارتفاع مستويات الاستبعاد المالي بين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر تكلفة المعاملات أحد مشاكل السوق المالي التي قد تحد من وصول بعض الفئات إلى الخدمات المالية وأنها سبب من أسباب الاستبعاد المالي (Beck et al., 2006; Gómez-barroso & Marbán-flores, 2013). تتضمن تكلفة المعاملات على التكاليف النقدية التي تُترجم إلى حواجز مالية تحد من الوصول إلى الخدمات المالية مثل: متطلبات الحد الأدنى للرصيد عند فتح حساب مصرفي والرسوم المصرفية المختلفة مثل رسوم فتح الحساب ورسوم السحب والإيداع ورسوم التحويلات المالية ورسوم الاستعلام عن الرصيد وتحرير الشيكات وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، تشمل تكلفة المعاملات على التكاليف غير المالية وهي تكاليف المال والوقت الضائع نتيجة البُعد الجغرافي عن فروع البنوك، حيث يتحمل الأفراد تكاليف الانتقال والسفر إلى فرع البنك بالإضافة إلى ذلك يتحملون تكاليف الفرصة البديلة نتيجة ضياع أجر يوم كامل للانتقال إلى فرع البنك (Giannatale & Roa, 2019; Karlan et al., 2014).

---

[١] النشرة الإحصائية لشهر أكتوبر في ٢٠٢٢ الصادرة عن البنك المركزي.
https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyStatisticaclBulletin.aspx

[٢] تقرير الاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية للعام ٢٠١٤
https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/AnnualReport.aspx

اتفقت هذه نتيجة مع دراسة Rao and Baza (2017) و دراسة Razak et al. (2017) فكلا الدراستين توصلا إلى أن القدرة على تحمل التكاليف أحد المحددات الرئيسية للاستبعاد المالي، وأن التكاليف المرتفعة لها تأثير إيجابي على الاستبعاد المالي. فالشركات الصغيرة والمتوسطة مستبعدة من التمويل المصرفي بسبب ارتفاع معدلات الفائدة والرسوم ومتطلبات الحد الأدنى للرصيد.

أوضح المشاركون في هذه الدراسة أن هناك ارتفاع في تكاليف بعض الخدمات المالية على سبيل المثال ارتفاع معدل الفائدة على الاقتراض ووجود رسوم على السحب من ماكينات (ATM) وأيضا وجود رسوم على السحب من ماكينات نقاط البيع (POS) بواقع ٢٪. بالإضافة إلى ذلك، فأنهم لا يعرفون حجم التكاليف والرسوم التي يتحملوها للحصول على الخدمات المالية والاستفادة منها. كما يرى المشاركون في الدراسة أن فائدة البنوك متصاعدة وتزداد مع تأخر فترة السداد وفى النهاية يجدون أنفسهم يتحملون مستوى أعلى من التكاليف المفروضة عليهم.

كما توصلت الدراسة الحالية إلى وجود تأثير سلبي معنوي لمتطلبات الأهلية على الاستبعاد المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. اتفقت هذه النتيجة مع دراسة Maouloud et al. (2021) التي توصلت إلى أن أهلية العملاء لها تأثير إيجابي على استخدام الخدمات والمنتجات المالية، وتدل هذه النتائج على أن أكثر المستفيدين مؤهلون للحصول على التمويل كلما كانوا على استعداد للاستفادة من المنتجات المتاحة. وبالتالي فإن قواعد التوثيق المتساهلة ذات أهمية في تسهيل الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية. كما أكدت نتائج دراسة Adeyemi et al., (2012) أن متطلبات الأهلية أحد حواجز الاستبعاد المالي القسري التي أعاقت أصحاب المشروعات الصغيرة من الحصول على الخدمات المالية بسبب افتقارهم للوثائق المطلوبة ومتطلبات الضمان. وأضافت دراسة Chimanikire (2017) أن طلب الضمان الإضافي هو السبب الرئيسي وراء الاستبعاد من الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة، فعدم تقديم الضمانات المناسبة للمؤسسات المالية يؤدى إلى الفشل في الحصول على الائتمان.

وترى الباحثة أن المشاركين في الدراسة يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية التي لا تحتاج إلى مستندات متعددة للاستفادة منها كفتح حسابات مصرفية. ومع ذلك، فإن المشاركين في الدراسة من الجنسيات الأخرى كالسوريين يجدون صعوبة بالغة لفتح حساب مصرفي لدى البنوك بسبب عدم امتلاكهم المستندات المطلوبة ومتطلبات الهوية وبالتالي قد يضطرون إلى اللجوء لأحد الموظفين المصريين لديهم لفتح حسابات بأسمائهم لتسهيل أعمالهم وسهولة إرسال واستقبال الأموال. بالإضافة إلى ذلك، فيرى المشاركون في الدراسة كثرة المستندات والوثائق المطلوبة للحصول على الخدمات الائتمانية حيث يطلب البنك متطلبات الضمان والشهادة الضريبة والسجل التجاري والقوائم المالية التي قد لا تكون متوفرة لدى كافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي يجدون صعوبة في الحصول على الخدمات الائتمانية خاصة القروض.

بالإضافة إلى ذلك، توصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير سلبي معنوي لمستوى المعرفة المالية على الاستبعاد المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهذا يعنى أنه كلما زاد مستوى المعرفة

المالية أدى ذلك إلى انخفاض مستوى الاستبعاد المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والعكس صحيح كلما انخفض مستوى المعرفة المالية أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى الاستبعاد المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

اتفقت هذه النتيجة مع دراسة(2020) .Lim et al التي توصلت إلى أن انخفاض مستوى المعرفة المالية أحد حواجز جانب الطلب التي تعيق الشمول المالي لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. حيث أدى نقص مستوى معرفتهم المالية إلى الابتعاد عن المؤسسات المالية الرسمية، على الرغم من أن البنوك قد تمتلك بعض المنتجات المالية المناسبة لهم إلا أن نقص المعرفة يجعلهم يفهمون المنتجات بشكل غير صحيح وبالتالي يعارضون استخدامها. كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة Jackson (2021) التي أكدت أن الافتقار إلى المعرفة المالية المرتبطة بضعف المهارات المالية وإدارة الأعمال للمشروعات الصغيرة أدى إلى الاستبعاد من المؤسسات المالية الرسمية، ودللت الدراسة على ذلك من خلال سلوكيات أصحاب المشروعات الصغيرة واستخدامهم الخدمات المالية غير الرسمية مثل بطاقة الائتمان ذات الفائدة المرتفعة و قروض يوم الدفع التي تسببت في زيادة المديونية وبالتالي أدت إلى فشل مشروعاتهم الصغيرة.

تتماشى نتيجة الدراسة الحالية مع نظرية الاقتصاد السلوكي التي تفترض أن الأفراد غير عقلانيين وقد يتخذون قرارات تضر بمصلحتهم الذاتية على سبيل المثال: استخدامهم الخدمات المالية غير الرسمية على الرغم من ارتفاع تكلفتها عن الخدمات المالية الرسمية. كما تفترض أن الأفراد لديهم مستويات محدودة من المعرفة المالية وتحيزات سلوكية قد تؤدى إلى نتائج دون المستوى الأمثل عند اتخاذ القرارات المالية(Lamb, 2016). يجب أن يكون الأفراد مسؤولون عن اتخاذ قرارات مالية أفضل وأن يكون لديهم مواقف وسلوكيات أفضل وأكثر استنارة تجاه مواردهم المالية وهو ما يحسن من مستوى وصولهم واستخدامهم للخدمات المالية الرسمية(Roa (& Villegas, 2022).

من ناحية أخرى، توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي للمعتقدات الدينية على الاستبعاد المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتعارضت هذه النتيجة مع عدد من الدراسات السابقة الذين أشاروا إلى ارتفاع مؤشرات الاستبعاد المالي في الدول الإسلامية يرجع إلى أسباب دينية أدت إلى عدم استخدام الأفراد الخدمات المالية بشكل أكبر من الدول الأخرى (Demirguc-kunt et al., 2014; Muhammad & Khalil, 2021; Naceur et al., 2015; Shaikh et al., 2017).

وترى الباحثة أن المشاركين في الدراسة يتعاملون مع البنوك من خلال الحسابات الجارية التي ليس لها علاقة بالفائدة أما فيما يتعلق بخدمات الإيداع والاقتراض فلايزال البعض لديه شكوك حول الفائدة والبعض الأخر يرى أن استخدام تلك الخدمات مباح وفقا للفتاوى المعلنة من قبل دار الإفتاء المصرية والأزهر الشريف. وهذا يدل على تغيرات جوهرية في معتقدات المصريين حول التعامل المصرفي وإدراكهم لحقيقة الجهاز المصرفي وأهم الأسس التي يعتمد عليها وقناعتهم بالفتاوى الدينية التي صدرت عن الأزهر الشريف وكبار علماء الدين فيما يتعلق بالتعاملات المصرفية وهذا يعد نقلة ثقافية لدى المصريين ويؤهلهم لمزيد من الوصول واستخدام الخدمات المالية.

وتوصلت الدارسة الحالية إلى أن انعدام الثقة له تأثير إيجابي معنوي على الاستبعاد المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الأفراد الذين لا يثقون في القطاع المصرفي أكثر عرضة لاستبعاد أنفسهم طوعياً من التعامل مع القطاع المصرفي واستخدام الخدمات والمنتجات المالية.

تتفق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة على أن انعدام الثقة سبب من أسباب استبعاد الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة من النظام المالي الرسمي من ناحية الطلب (Feir et (al., 2021; Kumar, 2019; Lim et al., 2020; Singh, 2021. كما تعتبر انعدام الثقة في المؤسسات المالية الرسمية حاجز يمنع الأفراد والشركات من استخدام الخدمات والمنتجات المالية(Xu, 2020). فقد أفادت قاعدة بيانات البنك الدولي أن واحد من كل أربعة أفراد ليس لديهم حسابات مصرفية في الدول النامية يشيرون إلى عدم الثقة في البنوك كسبب رئيسي لعدم امتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية(Ahunov & Van Hove, 2020).

وترى الباحثة أن المشاركين في الدراسة لديهم بعض الحواجز النفسية التي تمنعهم من التعامل مع المؤسسات المالية. حيث مر بعض المشاركين في الدراسة بتجارب سلبية سابقة مع أحد البنوك التي أدت إلى عدم تعاملهم مرة أخرى مع البنوك. بالإضافة إلى ذلك، يفضل بعض المشاركين الاحتفاظ بأموالهم تحت سيطرتهم بدلاً من وضعها في البنوك. علاوة على ذلك، أشار المشاركون في الدراسة أن البنوك تهتم بتحقيق مصلحتها على حساب مصالح العملاء وتضع رسوم خفية على المنتجات المالية. وبالتالي انخفضت ثقة المشاركون في التعامل مع المؤسسات المالية واستخدام بعض الخدمات والمنتجات المالية.

علاوة على ذلك، توصلت الدراسة الحالية إلى وجود تأثير سلبي معنوي للاستبعاد المالي على الضائقة المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. اختلفت هذه النتيجة مع الدراسات التي تفترض أن عدم القدرة على الوصول إلى الائتمان الرسمي يؤدى إلى لجوء المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الاقتراض من المصادر غير الرسمية الأكثر تكلفة واستغلالية وما يترتب على ذلك من ارتفاع مستويات المديونية وبالتالي ارتفاع الضائقة المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (Kamran & Uusitalo, 2016; Lamb, 2016; Long, 2020; (Smits & Gunther, 2017; Szilagyiova, 2015. حيث توصلت نتائج الدراسة Chmelíková et al. (2021) أن غياب المؤسسات المالية الرسمية في المناطق الطرفية في التشيك تسبب في استخدام أصحاب المشروعات الصغيرة المنتجات الائتمانية الاستهلاكية باهظة الثمن مما أدى إلى زيادة مخاطر الأفراط في المديونية.

وترى الباحثة أن المشاركين في الدراسة لا يشعرون بضائقة مالية ربما يرجع ذلك إلى اعتمادهم على مصادر تمويل ذاتية لا تحملهم أعباء مالية. حيث يفضل المشاركون في الدراسة في المقام الأول تمويل احتياجاتهم المالية من أموالهم الداخلية كأرباح المشروع أو من خلال تسييل الأصول الثابتة. ثم يعتمدون في المقام الثاني على تمويل احتياجاتهم المالية من الائتمان التجاري من خلال الشراء بالتقسيط لأن الموردين يضعون شروط سداد مرنة ويعطون فترة سماح في حالة تعرض المشروع إلى أزمة سيولة وبالتالي لا يحملهم ضغوط مالية. على العكس من ذلك، يرى المشاركون في الدراسة أن الحصول على الأموال من خلال الاقتراض المصرفي يحملهم أعباء وضغوط مالية

نظراً لارتفاع تكلفة التمويل وعدم وجود سياسة مرنة من قبل البنوك في حالة تخلف المشروع عن السداد وبالتالي لا يفضل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة اعتمادهم على الائتمان المصرفي للحصول على الأموال.

كما توصلت الدراسة الحالية إلى وجود تأثير سلبي معنوي للاستبعاد المالي على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهذا يعنى أن ارتفاع مستوى الاستبعاد المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يؤدى إلى انخفاض نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة. اتفقت هذه النتيجة مع دراسة(2021) Mittal and Raman التي توصلت إلى وجود تأثير سلبي للقيود المالية على نمو المبيعات والأرباح والأصول للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. حيث أوضحت العلاقات السلبية أن القيود المالية الحادة تقلل من إمكانيات نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وازدهارها بالمعدل المطلوب فقد أثبتت الدراسة أنه كلما زادت شدة القيود المالية كلما قلت إمكانيات نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تتماشى هذه النتيجة مع نتائج دراسة(2021) .Eton et al و دراسة (2022) .Edet et al فكلا الدراستين توصلا إلى أن الشمول المالي له دور هام في نمو ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إتاحة القروض المصرفية والوصول إلى الخدمات المالية عبر الإنترنت. ومع ذلك، لا يزال نسب الشمول المالي منخفضة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكلفة الحصول على الخدمات المالية وصعوبة استخدام بعض الخدمات المالية والطريقة التي يتعامل بها مقدمو الخدمات المالية مع المستخدمين الماليين. لذلك يجب على البنوك أن تعمل على تخفيض سعر الفائدة من أجل حث العديد من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحصول على القروض المصرفية لأعمالهم. علاوة على ذلك، يجب أن تعمل البنوك التجارية على إنشاء المزيد من الفروع المصرفية من أجل سهولة وصول أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى أجهزة الصراف الآلي لإجراء معاملاتهم المالية.

استنتاجات الدراسة:

استنتجت هذه الدراسة أن الاستبعاد المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في الدراسة يمكن تفسيره من خلال عوامل العرض وهي القدرة على تحمل التكاليف ومتطلبات الأهلية، وعوامل الطلب وهي مستوى المعرفة المالية وانعدام الثقة. أما فيما يتعلق بالوصول المادي والمعتقدات الدينية ليس لهما تأثير على الاستبعاد المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما توصلت هذه الدراسة أن الاستبعاد المالي له تأثير سلبي على مرور المشروعات بضائقة مالية، وأيضاً له تأثير سلبي على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

توصيات الدراسة:

بالاعتماد على نتائج هذه الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات تتمثل فيما يلي:

١- ينبغي على واضعي السياسات المالية والنقدية إصدار تشريعات واتباع طرق تنظيمية تعمل على تطوير الخدمات والمنتجات المالية التي تلبى الاحتياجات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على إتباع منهج شامل يضمن جودة تلك الخدمات من خلال الشفافية في تسعيرها وحماية حقوق المستهلك.

٢- يتعين على أجهزة الدولة إجراء دراسات استقصائية واتصالات مع القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة لفهم أولوياتهم واحتياجاتهم وبالتالي توفير الخدمات والمنتجات المالية التي تلبى تلك الاحتياجات.

٣- توصى الدراسة على ضرورة تركيز البنك المركزي على توسيع وتطوير المؤسسات المالية الرسمية ومحاولة الحد من المؤسسات المالية غير الرسمية أو دمجها في النظام الرسمي بما يضمن الاستفادة من الأموال المتداولة في الاقتصاد الغير رسمي وزيادة الفرص الاستثمارية.

٤- ينبغي على المؤسسات المالية التخلي عن جزء من الربحية والقيام بدور المسئولية الاجتماعية عن طريق دمج أغلبية فئات المجتمع في النظام المالي الرسمي خاصة الفئات المهمشة والشركات الصغيرة.

٥- ينبغي مشاركة أجهزة الدولة كوزارة الإعلام والجهاز المصرفي للعمل على نشر الوعي والمعرفة المالية عن طريق برامج تلفزيونية تُقدم الموضوعات المالية المختلفة وكيفية إدارة الأموال والتعامل مع الصدمات المالية والتعريف بالمنتجات والخدمات المالية المتاحة لكل فئات المجتمع.

٦- يجب على الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل جهاز تنمية المشروعات ووزارة الصناعة والتجارة عقد ندوات لتعريف وتثقيف القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأهمية الخدمات والمنتجات المالية المتاحة لهم في البنوك والمؤسسات المالية.

٧- يجب على البنوك تدريب الموظفين لديها بشكل مستمر لتعزيز خبراتهم وكفاءتهم وبالتالي قدرتهم على تقديم الخدمات المالية المناسبة للعملاء ومساعدة العملاء على اتخاذ القرارات المالية المناسبة لهم. ما سيعمل على زيادة مستويات ثقة العملاء في الجهاز المصرفي، فمن المتوقع أنه مع مستويات الثقة العالية سيستثمر العملاء أكثر في البنوك.

٨- يجب أن يكون هناك قدر من الشفافية في المعاملات وبالتالي ينبغي على البنك المركزي إلزام البنوك والمؤسسات المالية بالكشف عن المعلومات للعملاء.

٩- ينبغي على المؤسسات المالية إعادة النظر في معايير منح الائتمان بما يمكن المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على احتياجاتهم التمويلية بتكلفة مناسبة.

١٠- ينبغي على المؤسسات المالية عند تقييم مخاطر الائتمان أن تأخذ في الاعتبار كلاً من المعلومات المالية والمعلومات الغير مالية لتسهيل حصول المشروعات الصغيرة على التمويل.

١١- يجب أن يكون لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة تخطيط مالي مناسب لتجنب الوقوع في ضائقة مالية.

١٢- يجب على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الاحتفاظ بسجلات المعاملات المالية بطريقة نظامية. ستمكن المعلومات المالية والمحاسبية الجهاز المصرفي من إجراء تحليل مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

١٣- ينبغي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والبعد عن المؤسسات المالية غير الرسمية لتجنب الوقوع في ضائقة مالية وتحقيق معدلات النمو المستهدفة.

حدود البحث والأبحاث المستقبلية:

على الرغم من الدراسات العديدة التي تناولت مقدمات الاستبعاد المالي إلا أنه يوجد ندرة في الدراسات التي تناولت نتائج الاستبعاد المالي لذلك تقترح الدراسة مزيد من البحث عن نتائج أخرى للاستبعاد المالي كدراسة العلاقة بين الاستبعاد المالي والاستبعاد الاجتماعي.

ينبغي التنويه على أن الدراسة اعتمدت على جمع البيانات في لحظة زمنية معينة وبالتالي لابد من الحظر عند تعميم نتائج الدراسة على مجتمع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، لذلك تقترح الدراسة استخدام نموذج الدراسة وتطبيقه على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظات أخرى لتأكد من نتائج الدراسة وكذلك تطبيقه على فئات أخرى من المجتمع ربما تختلف أسباب استبعادهم مثل الفئات المهمشة وأصحاب الحرف البسيطة.

أكدت نتائج الدراسة الحالية على أهمية الثقة في التعامل مع المؤسسات المالية واستخدام الخدمات المالية، لذا تقترح الدراسة مزيد من البحث عن العوامل التي تعزز من ثقة العملاء في المؤسسات المالية على سبيل المثال دور الحملات التسويقية والترويجية ووسائل الاتصال الفعال لدى المؤسسات المالية على ثقة العملاء في التعامل مع البنوك، وكذلك دور رأس المال الاجتماعي في نشر المعرفة والمعلومات المالية وبالتالي تعزيز ثقة الأفراد في التعامل مع المؤسسات المالية.

المراجع

الليثي، عصام محمد على. (٢٠١٦). محو الأمية المالية: كخيار لتحقيق الشمول المالي. **مجلة دراسات مصرفية ومالية**، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، ع٢٧، ص: ٩٥-١٢٨.

شوشة، أمير على. (٢٠١٩). دور الكفاءة الذاتية المالية في العلاقة بين المعرفة المالية للمصريين وشمولهم المالي. **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، جامعة الكويت- مجلس النشر العلمي، مم ٢٦، ع٢، ص: ١٩٩-٢٢١.

Abdul Azeez, N. P., & Akhtar, S. M. J. (2020). Determinants of financial literacy in rural India: A study of Aligarh district. *International Journal of Financial Engineering*, *6*(1), 89–95.

Abou-Youssef, M. M. H., Kortam, W., Abou-Aish, E., & El-Bassiouny, N. (2015). Effects of religiosity on consumer attitudes toward Islamic banking in Egypt. *International Journal of Bank Marketing*, *33*(6), 786–807.

Adeyemi, A. A., Pramanik, A. H., & Meera, A. K. M. (2012). A measurement model of the determinants of financial exclusion among Muslim micro-entrepreneurs in Ilorin, Nigeria. *Journal of Islamic Finance, 1*(1),30-43 .

Ahunov, M., & Van Hove, L. (2020). National culture and (dis)trust in banks: Cross-country evidence. *Economic Notes*, *49*(3),1-22.

Anderloni, L., Bacchiocchi, E., & Vandone, D. (2012). Household financial vulnerability: An empirical analysis. *Research in Economics*, *66*(3), 284–296.

Ansong, D., Chowa, G., & Adjabeng, B. K. (2015). Spatial analysis of the distribution and determinants of bank branch presence in Ghana. *International Journal of Bank Marketing*, *33*(3), 201–222.

Asikhia, O. U., Fasola, I. O., Makinde, G. O., & Akinlabi, B. H. (2020). Business Credit Affordability and Revenue Growth of Small and Medium Scale Enterprises : Evidence from Southwest , Nigeria. *IOSRJournal of Business and Management*, *22*(3), 24–37.

Beck, T., & Demirguc-Kunt, A. (2006). Small and medium-size enterprises: Access to finance as a growth constraint. *Journal of Banking and Finance*, *30*(11), 2931–2943.

Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Martinez Peria, M. S. (2006). *Banking services for everyone? Barriers to bank access and use around the world. Barriers to Bank Access and Use Around the World* (December 2006). World Bank Policy Research Working Paper, (4079).

Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Honohan, P. (2009). Access to financial services: Measurement, impact, and policies. *World Bank Research Observer, 24*(1), 119–145.

Bettencourt, L. A. (2004). Change-oriented organizational citizenship behaviors: The direct and moderating influence of goal orientation. *Journal of Retailing, 80*(3), 165-180.

Bhasin, T. M. (2015). *Impact of Banking on Financial Exclusion, Financial Inclusion and Inclusive Growth in Rural India*(Doctoral dissertation,Uiversity of Madras).

Bunyan, S., Collins, A., & Torrisi, G. (2016). Analyzing Household and Intra-Urban Variants in the Consumption of Financial Services: Uncovering "Exclusion" in an English City. *Journal of Consumer Policy*, *39*(2), 199–221.

Carbó, S., Gardener, E. P. M., & Molyneux, P. (2005). *Financial Exclusion*. In Springer.

Caplan, M. A., Birkenmaier, J., & Bae, J. (2021). Financial exclusion in OECD countries: A scoping review. *International Journal of Social Welfare, 30*(1), 58-71.

Chandran, S. M. C., & Chandran, R. (2018). Effect of financial literacy on personal financial management of IT employees in Kerala. *International Journal of Business and Management Invention (IJBMI)*, *7*(8), 67–74.

Chimanikire, N. (2017). *The impact of financial exclusion on SMEs survival in Zimbabwe. Case of SMEs in Bindura* (Doctoral dissertation, BUSE).

Chmelíková, G., Krauss, A., & Lategan, F. (2021). Microfinance as a Mechanism against Financial Exclusion in the European Rural Areas - an Inspiration for the Czech Republic. *AGRIS On-Line Papers in Economics and Informatics*, *13*(4), 61–69.

Cruz-García, P., Dircio Palacios Macedo, M. del C., & Tortosa-Ausina, E. (2021). Financial inclusion and exclusion across Mexican municipalities. *Regional Science Policy and Practice*, *13*(5), 1496–1526.

Davidsson, P., Achtenhagen, L., & Naldi, L. (2006*).* What do we know about small firm growth? *In The life cycle of entrepreneurial ventures* (pp. 361-398). Springer, Boston, MA.

De la Cuesta-González, M., Paredes-Gazquez, J., Ruza, C., & Fernández-Olit, B. (2021). The relationship between vulnerable financial consumers and banking institutions. *A qualitative study in Spain. Geoforum, 119*, 163–176.

Devlin*, J. F. (2005).* A detailed study of financial exclusion in the UK*. Journal of Consumer Policy, 28(1),* 75-108.

Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., & Randall, D. (2014). Islamic finance and financial inclusion: measuring use of and demand for formal financial services among Muslim adults. *Review of Middle East Economics and Finance, 10*(2), 177-218.

Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). *The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and the fintech revolution*. The World Bank.

Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2020). The global Findex database 2017: measuring financial inclusion and opportunities to expand access to and use of financial services. *The World Bank Economic Review, 34*(Supplement_1), S2-S8.

Dunham, I. M. (2019). Landscapes of financial exclusion: Alternative financial service providers and the dual financial service delivery system. *Business and Society Review*, *124*(3), 365–383.

Dzigbede, K., & Young, S. R. (2019). Determining Access to Financial Services Among the Young and Poor in American Communities. *Journal of Public Management & Social Policy*, *26*(2), 98–119.

Edet, E. E., Valentine, A. C., Archibong, A. I., Bassey, E. E., & Isaiah, O. (2022). Financial Inclusion and Growth of Small and Medium Enterprises in Cross River State, Nigeria. *Asian Journal of Economics, Finance and Management*, *7*(1), 26–32.

ElDeeb, M. S., Halim, Y. T., & Kamel, E. M. (2021). The pillars determining financial inclusion among SMEs in Egypt: service awareness, access and usage metrics and macroeconomic policies. *Future Business Journal*, *7*(1), 1-19.

El Hilali, W., El Manouar, A., & Idrissi, M. A. J. (2020). Reaching sustainability during a digital transformation: a PLS approach. *International Journal of Innovation Science,12*(1),52-79.

Eton, M., Mwosi, F., Okello-Obura, C., Turyehebwa, A., & Uwonda, G. (2021). Financial inclusion and the growth of small medium enterprises in Uganda: empirical evidence from selected districts in Lango sub-region. *Journal of Innovation and Entrepreneurship*, *10*(1), 1–23.

Ezzahid, E., & Elouaourti, Z. (2021). Financial inclusion, mobile banking, informal finance and financial exclusion: micro-level evidence from Morocco. *International Journal of Social Economics, 48*(7), 1060-1086.

Feir, D., Wellhausen, R. L., & Thrall, C. (2021). Ownership and Trust in Banks: Evidence from the First Bank in an American Indian Nation. *AEA Papers and Proceedings*, *111*, 227–232.

Fernández-olit, B., González, E. P., Rey, U., & Carlos, J. (2019). Systematized literature review on financial inclusion and exclusion in developed countries. *International Journal of Bank Marketing*, *38*(3), 600–626.

Filipiak, U. (2016). Trusting financial institutions: Out of reach, out of trust? *The Quarterly Review of Economics and Finance*, *59*(1), 200–214.

Ghosh, S. (2021). How important is trust in driving financial inclusion? *Journal of Behavioral and Experimental Finance*, *30*, 100510.

Giannatale, S. Di, & Roa, M. J. (2019). Barriers to Formal Saving: Micro-and Macroeconomic Effects. *Journal of Economic Surveys*, *33*(2), 541–566.

Gloukoviezoff, G. (2007). From financial exclusion to over indebtedness: the paradox of difficulties for people on low incomes? In *New frontiers in banking services* (pp. 213-245). Springer, Berlin, Heidelberg.

Gómez-Barroso, J. L., & Marbán-Flores, R. (2013). Basic financial services: A new service of general economic interest? *Journal of European Social Policy, 23*(3), 332-339.

Gora, K., & Dahiya, J. (2022). Problems Faced by Micro, Small, and Medium Enterprises: A Review. *IUP Journal of Entrepreneurship Development, 19*(1),39-51.

Goyal, K., & Kumar, S. (2021). Financial literacy: A systematic review and bibliometric analysis. *International Journal of Consumer Studies, 45*(1), 80-105.

Guiso, L., Sapienza, P., & Zingales, L. (2008). Trusting the stock market. *Journal of Finance*, *63*(6), 2557–2600.

Guiso, L. (2010). *Trust-Driven Financial Crisis. Implications for the Future of Financial Markets.* EIEF Working Paper. Einaudi Institute for Economics and Finance (EIEF), Italy.

Gyamfi, K. A. (2019). *Determinants of Trust in Banks: Evidence from Ghana* (Doctoral dissertation, University of Ghana).

Hair Jr, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C., & Sarstedt, M. (2017). *A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM)* (2nd ed.). Sage publications.

Hassan, M. K., Hossain, S., & Unsal, O. (2018). Religious Preference and Financial Inclusion: The Case for Islamic Finance. *In Management of Islamic Finance: Principle, Practice, and Performance*. Emerald Publishing Limited, *19*, 93–111.

Henseler, J., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2015). A new criterion for assessing discriminant validity in variance-based structural equation modeling. *Journal of the academy of marketing science, 43*(1), 115-135.

Jackson, J. L. (2021). *Financial Illiteracy and Minority Small Business Failure* (Doctoral dissertation, Walden University).

Jahur, M. S., & Quadir, S. N. (2012). Financial Distress in Small and Medium Enterprises (SMES) of Bangladesh: Determinants and Remedial Measures. *Economia. Seria Management*, *15*(1), 46–61.

Kamran, S., & Uusitalo, O. (2016). Vulnerability of the unbanked: evidence from a developing country. *International Journal of Consumer Studies*, *40*(4), 400–409.

Karakara, A. A. W., Sebu, J., & Dasmani, I. (2021). Financial literacy, financial distress and socioeconomic characteristics of individuals in Ghana. *African Journal of Economic and Management Studies*, *13*(1), 29–48.

Karlan, D., Ratan, A. L., & Zinman, J. (2014). Savings by and for the Poor: A research review and agenda. *Review of Income and Wealth*, *60*(1), 36–78.

Kempson, H. E., & Whyley, C. M. (1999). Understanding and combating financial exclusion. *Insurance Trends, 21*, 18-22.

Kempson, E. (2000). *In or out? Financial Exclusion: Literature and Research Review*. Financial Services Authority

Kisaka, S. E., & Mwewa, N. M. (2014). Effects of Micro-credit, Micro-savings and Training on the Growth of Small and Medium Enterprises in

Machakos County in. *Research Journal of Finance and Accounting*, *5*(7), 43–50.

Kumar, G. (2019). Financial Inclusion : Barriers from Supply Side and Demand Side. *Research in Engineering, Science and Management*, *2*(4), 313–316.

Larios-Hernández, G. J., & Ortiz-de-Zarate-Béjar, A. (2019). *Blockchain entrepreneurship and the struggle for trust among the unbanked. In Business transformation through blockchain* (pp. 259-283).Palgrave Macmillan, Cham.

Lemonakis, C., Garefalakis, A., Tabouratzi, E., & Zopounidis, C. (2017). Innovation and SMEs financial distress during the crisis period: The greek paradigm. *In The Greek debt crisis* (pp. 285-308). Palgrave Macmillan, Cham.

Leyshon, A., & Thrift, N. (1993). The restructuring of the U.K. financial services industry in the 1990s: a reversal of fortune? *Journal of Rural Studies*, *9*(3), 223–241.

Leyshon, A., & Thrift, N. (1995). Geographies of financial exclusion: financial abandonment in Britain and the United States. *Transactions of the Institute of British Geographers, 20*(3), 312-341.

Leyshon, A., French, S., & Signoretta, P. (2008). Financial exclusion and the geography of bank and building society branch closure in Britain. *Transactions of the Institute of British Geographers*, *33*(4), 447–465.

Lamb, L. (2016). Financial exclusion and financial capabilities in Canada. *Journal of Financial Economic Policy*, *8*(2), 212–227.

Lim, J. E. K., Aquino, J. K., Garcia, J. A., Ong, R. J., & Soliman, D. (2020). The Impact of Demand Side Barriers and Supply Side Barriers to Financial Inclusions: A Study on Micro Enterprises in Metro Manila. *Review of Integrative Business and Economics Research, 9*, 295-334.

Long, M. G. (2020). Informal Borrowers and Financial Exclusion: The Invisible Unbanked at the Intersections of Race and Gender. *Review of Black Political Economy*, *47*(4), 363–403.

Lusardi, A., & Mitchell, O. (2011). Financial literacy around the world: an overview. *Journal of Pension Economics & Finance*, *10*(4), 497–508.

Maouloud, V. M., Kassim, S., & Othman, A. H. A. (2021). Islamic microfinance in Mauritania: an investigation into involuntary factors affecting usage. *International Journal of Ethics and Systems*, *37*(3), 390–405.

Maulana, H., & Umam, K. (2018). Identifying Financial Exclusion and Islamic Microfinance as An Alternative to Enhance Financial Inclusion. *International Journal of Islamic Business and Economics (IJIBEC)*, *1*(2), 99–106.

McKillop, D. G., & Wilson, J. O. S. (2007). Financial exclusion. *Public Money and Management*, *27*(1), 9–12.

Mittal, V., & Raman, T. V. (2021). Examining the determinants and consequences of financial constraints faced by Micro, Small and Medium Enterprises' owners. *World Journal of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development*, *17*(3), 560–581.

Muhammad, T., & Khalil, Z. (2021). The Role of Islamic Banks in Tackling Financial Exclusion in North-East Nigeria. *Turkish Journal of Islamic Economics*, *8*(1), 87–110.

Naceur, S. B., Barajas, A., & Massara, A. (2015). Can Islamic banking increase financial inclusion? *In Handbook of empirical research on Islam and economic life* (pp. 213-252). Edward Elgar Publishing.

Ngugi, J. K. (2014). *Influence of Intellectual Capital on the growth of small and medium enterprises in Kenya* (Doctoral dissertation ,Jomo Kenyatta University of Agriculture and Technology).

Ngutiku, P. K. (2021). *Microfinance Services and Growth of Micro and Small Enterprises in Kenya* (Doctoral dissertation, JUAT-COHRED).

Nizaeva, M., & Coskun, A. (2021). Determinants of the Financial Constraint and Its Effects on the SME Growth in Central Asia? *Eurasian Journal of Business and Economics*, *14*(27), 1–28.

Omer, N. A. E. (2016). *The moderating effect of microfinance on the financial constraints to SMME growth in South Africa* (Doctoral dissertation, University of the Western Cape).

Osei-Assibey, E. (2009). Financial exclusion: What drives supply and demand for basic financial services in Ghana? *Savings and Development*, *33*(3), 207–238.

Panigyrakis, G. G., Theodoridis, P. K., & Veloutsou, C. A. (2002). All customers are not treated equally: Financial exclusion in isolated Greek islands. *Journal of Financial Services Marketing*, *7*(1), 54–66.

Pollard, J. S. (1996). Banking at the margins: A geography of financial exclusion in Los Angeles. *Environment and Planning A*, *28*(7), 1209–1232.

Rao, K. S., & Baza, A. U. (2017). Barriers to access to and usage of financial services in Ethiopia. *Business and Economic Research, 7* (1), 139-149.

Razak, D. A., Maulana, H., & Adeyemi, A. A. (2017). Measuring Barriers To Access Financial Servicesin East Java, Indonesia: A Confirmatory Factor Analysis (CFA). *International Journal of Business Economics and Law*, *12*(3), 21-31.

Remund, D. L. (2010). Financial literacy explicated: The case for a clearer definition in an increasingly complex economy. *Journal of Consumer Affairs*, *44*(2), 276–295.

Salignac, F., Muir, K., & Wong, J. (2016). Are you really Financially Excluded if you Choose not to be Included? Insights from Social Exclusion, Resilience and Ecological Systems. *Journal of Social Policy*, *45*(2), 269–286.

Sain, M. R. M., Rahman, M. M., & Khanam, R. (2018). Financial exclusion and the role of islamic finance in Australia: A case study in Queensland. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, *12*(4), 43–59.

Sanderson, A., Mutandwa, L., & Roux, P. Le. (2018). A review of determinants of financial inclusion. *International Journal of Economics and Financial Issues*, *8*(3), 1–8.

Saunders, M., Lewis, P., and Thornhill, A. (2016). *Research Methods for Business Students*. 7/e. Pearson education

Sayed, M. N., & Shusha, A. (2019). Determinants of financial inclusion in Egypt. *Asian Economic and Financial Review*, *9*(12), 1383–1404.

Shaikh, S. A., Ismail, M. A., Ismail, A. G., & Shahimi, S. (2017). Role of Islamic banking in financial inclusion: prospects and performance. *In Islamic banking* (pp. 33-49). Palgrave Macmillan, Cham.

Shankar, S. (2013). Financial inclusion in India: Do microfinance institutions address access barriers. *ACRN Journal of Entrepreneurship Perspectives, 2*(1), 60-74.

Singh, A. (2021). Exploring demand-side barriers to credit uptake and financial inclusion. *International Journal of Social Economics*, *48*(6), 899–913.

Szilagyiova, S. (2015). The Effect of Payday Loans on Financial Distress in the UK. *Procedia Economics and Finance, 30*(15), 842–847.

Umar, U. H., Ado, M. B., & Ayuba, H. (2020). Is religion (interest) an impediment to Nigeria's financial inclusion targets by the year 2020? A qualitative inquiry. *Qualitative Research in Financial Markets*, *12*(3), 283–300.

Ursachi, G., Horodnic, I. A., & Zait, A. (2015). How reliable are measurement scales? External factors with indirect influence on reliability estimators. *Procedia Economics and Finance*, *20*(15), 679-686.

Wangui, M. (2020). *Influence of business survival strategies on growth of Small and Medium Enterprises in Narok Town, Narok County* (Doctoral dissertation, Strathmore University).

Wentzel, J. P., Diatha, K. S., & Yadavalli, V. S. S. (2016). An investigation into factors impacting financial exclusion at the bottom of the pyramid in South Africa. *Development Southern Africa*, *33*(2), 203–214.

Wiid, J. A., & Cant, M. C. (2021). Obstacles faced by owners of township micro, small and medium enterprises to acquire funds for survival and growth (2010-2020). *Entrepreneurship and Sustainability Issues*, *9*(1), 52–65.

Worthington, E. L., Wade, N. G., Hight, T. L., Ripley, J. S., McCullough, M. E., Berry, J. W., Schmitt, M. M., Berry, J. T., Bursley, K. H., & O'Connor, L. (2003). The Religious Commitment Inventory-10: Development, refinement, and validation of a brief scale for research and counseling. *Journal of Counseling Psychology*, *50*(1), 84–96.

Xu, X. (2020). Trust and financial inclusion: A cross-country study. *Finance Research Letters*, *35*, 101310.

Zauro, N. A., Saad, R. A., & Sawandi, N. (2017, May). Do attitude, religiosity and ethnicity Influence financial inclusion? *In A paper presented at the 3rd International Conference on Social Science and Law-Africa* (ICSSL-Africa) (pp. 10-11).

Zhang, Q., Arora, R., & Colombage, S. (2021). The determinants of bank branch location in India: an empirical investigation. *International Journal of Bank Marketing*, *39*(5), 856–870.

Antecedents and Consequences of Financial Exclusion:

An Applied Study on Small and Medium Enterprises in Damietta Governorate

Alaa Mahmoud Ghonaim; Dr. Amir Ali Shousha and Dr. Maha Misbah Shbana

Abstract

Aim of the Paper: This study explored the antecedents and consequences of financial exclusion in small and medium-sized enterprises. Also, it investigated the impact of financial exclusion on the financial distress and the growth of small and medium-sized enterprises.

Study Methodology: The study uses the Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM) to test the hypothesis of the study.

Data and Sample: The questionnaire was used to gather information from a sample of 384 people in Damietta who manage and operate small and medium-sized enterprises.

Study Results: The study found a positive and significant effect of affordability and a lack of trust on financial exclusion. On the contrary, eligibility requirements and financial literacy level had a negative and significant effect on financial exclusion in small and medium-sized enterprises. Additionally, the study found no significant effect of physical access and religious beliefs on financial exclusion in small and medium-sized enterprises. Moreover, the results showed that financial exclusion has a significant negative impact on financial distress and the growth of small and medium-sized enterprises.

Conclusion and Recommendations: The study advises policymakers and state agencies to improve financial products and services in order to meet the financial demands of small and medium-sized enterprises. Additionally, they ought to assist those enterprises in overcoming any challenges standing in the way of them acquiring the outside funding required for their expansion and profitability, enabling them to contribute to the nation's economic growth. The study also offers advice to those who operate and manage small and medium-sized businesses to use formal financial goods and services rather than informal financial institutions to avoid financial distress and achieve their desired growth rates.

Keywords: Financial Exclusion, Financial Literacy, Affordability, Financial Distress, SEMs Growth, Small and Medium-sized enterprises.